أضواء على الأوضاع السياسية والاقتصادية في سلطنة مسقط وعُمان خلال الفترة (١٩١٢-١٩٤٥)، وتداعيات الحرب العالمية الأولى [*]

الباحث/ عمر علي خميس العوائي
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

أ.د. خير الدين يوسف شترة
استاذ بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

الملخص:

مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي فرضت بريطانيا معاهدات ممانعة عامة على مشيخات خليج ساحل عُمان لتأمينها وحمايتها. وطوال القرن التاسع عشر نشطت السياسة البريطانية وتمكنت من تقييد هذه المشيخات باتفاقيات جديدة، ومن ثم تمكنت من السيطرة الكاملة على الخليج العربي مع مطلع القرن العشرين الميلادي، فاستطاعت أن توسع من نفوذها وإدارة أعمالها بالمنطقة خصوصًا من خلال تحييد أي قوة دولية غيرها كانت تسعى لتنافسها في السيطرة عليها، حيث تمكنت من كبح جماح طموحات الفرنسيين والهولنديين والعثمانيين والروس والألمان، وكانت سلطنة مسقط وعُمان من مناطق النفوذ التي استهدفها البريطانيون بالسيطرة والاستغلال، لكن التقييد السياسي والدبلوماسي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات لم يكن ذا جدوى مع تطورات الأحداث الدولية والصراعات الإقليمية في ديمومة النفوذ البريطاني بالمنطقة، فكان لزامًا على الإنجليز توظيف آلية الاستغلال المالي والتجاري لتكبيل المنطقة ومن ثم السيطرة عليها.

سيعنى هذا الموضوع بدراسة انعكاسات الأوضاع السياسية الاقتصادية العالمية على سلطنة مسقط وعُمان في النصف الأول من القرن العشرين، بدايةً بالتركيز على انتقال سلطة القرار السياسي والاقتصادي في سلطنة مسقط وعُمان إلى قوى عظمى كان لها دور في

---

[*] مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤٣)، يوليه ٢٠٢٥.

الأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية، ولعل أقواها كانت السلطات البريطانية؛ ومن جملة ما سنتطرق إليه في هذا البحث أيضًا هو قضية الصراع الأوروبي في منطقة الخليج العربي وآثار ذلك على حكومة مسقط وعُمان. وكذا انعكاسات الصراع البريطاني – الأمريكي على الامتيازات النفطية في السلطنة قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية، وسيكون تركيزنا على مرحلة مهمة من تاريخ سلطنة عُمان المعاصر، وهي المرحلة التي حكم فيها السلطان تيمور بن فيصل الذي حكم عُمان من عام ١٩١٣ وحتّى عام ١٩٣٢م،

ومن الإشكاليات التي تناولتها الدراسة باتباع المنهجين الوصفي والتاريخيَّ؛ هو كيف رسمت بريطانيا خطة تدمير الحياة السياسية والاقتصادية بعُمان منذ نهاية القرن ١٩م من أجل وضعها تحت السيطرة والتبعية، وكيف ساهمت في تدهور الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية في النصف الأول من القرن العشرين لمدّ نفوذها في الساحل العُماني؟ كما تفرعت هاتان الإشكاليتان إلى تساؤلين مهمين هما: ما الوضع السياسي الداخلي لعُمان، ودور بريطانيا في تأجيج الصراع الداخلي بين داخلية عُمان وحكومة مسقط؟ وما الأوضاع الاقتصادية للسلطنة بين الحربين والتداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية؟

واستقت الدراسة مادتها في المقام الأول من الوثائق البريطانية، وكذلك ستعتمد على جملة المصادر والمراجع العُمانية التي تطرقت إلى بعض جوانب هذه الفترة، وما يليها من أحداث، زيادة على ذلك فلن تغفل الدراسة عن المصادر المعاصرة سواءً كانت أجنبية أو عربية.

الكلمات المفتاحية: سلطنة مسقط وعُمان –تيمور بن فيصل– الحرب العالمية الأولى– بريطانيا – الخليج العربي.

Highlights of the political and economic conditions in the Sultanate of Muscat and Oman during the period (1912-1945), and the repercussions of World War I.

Abstract

At the beginning of the nineteenth century AD, Britain imposed general treaties of resistance on the sheikhdoms of the Gulf of Oman coast to secure and protect them. Throughout the nineteenth century, British policy was active and was able to restrict these sheikhdoms with new agreements, and then it was able to fully control the Arabian Gulf at the beginning of the twentieth century AD, and it was able to expand its influence and manage its business in the region, especially

by neutralizing any other international power that sought to compete with it in controlling it, as it was able to curb the ambitions of the French, Dutch, Ottomans, Russians and Germans, and the Sultanate of Muscat and Oman were areas of influence that the British targeted for control and exploitation, but political and diplomatic restriction through the conclusion of agreements and treaties was not useful with the developments of international events and regional conflicts in the continuity of British influence in the region, so it was necessary for the British to employ the mechanism of financial and commercial exploitation to shackle the region and then control it.

This topic will study the repercussions of the global political and economic conditions on the Sultanate of Muscat and Oman in the first half of the twentieth century, starting with focusing on the transfer of political and economic decision-making authority in the Sultanate of Muscat and Oman to major powers that played a role in internal political and economic events, perhaps the most powerful of which were the British authorities; Among the things we will also address in this research is the issue of the European conflict in the Arabian Gulf region and its effects on the government of Muscat and Oman.

As well as the repercussions of the British-American conflict over oil concessions in the Sultanate before and during World War II. Our focus will be on an important stage in the history of the contemporary Sultanate of Oman, which is the stage in which Sultan Taimur bin Faisal ruled, who ruled Oman from 1913 to 1932 AD. Among the problems addressed by the study by following the descriptive and historical approaches is how Britain drew up a plan to destroy political and economic life in Oman since the end of the 19th century?

In order to put it under control and subordination, and how did it contribute to the deterioration of the political, security, economic and financial situation in the first half of the twentieth century to extend its influence on the Omani coast? These two problems also branched out into two important questions: What is the internal political situation in Oman, and the role of Britain in fueling the internal conflict between the interior of Oman and the Muscat government? What are the economic conditions of the Sultanate between the two wars and the negative repercussions of the global economic crisis? The study drew its material primarily from British documents and relied on a set of Omani sources and references that addressed some aspects of this

period and the events that followed it. In addition, the study will not neglect contemporary sources, whether foreign or Arab.

Keywords: Sultanate of Muscat and Oman − Taimur bin Faisal - World War I - Britain - Arabian Gulf

المقدمة:

١) أهمية البحث:

مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي فرضت بريطانيا معاهدات ممانعة عامة على مشيخات خليج ساحل عُمان لتأمينها وحمايتها. وطوال القرن التاسع عشر نشطت السياسة البريطانية وتمكنت من تقييد هذه المشيخات باتفاقيات جديدة، ومن ثم تمكنت من السيطرة الكاملة على الخليج العربي مع مطلع القرن العشرين الميلادي، فاستطاعت أن توسع من نفوذها وإدارة أعمالها بالمنطقة خصوصًا من خلال تحييد أي قوة دولية غيرها كانت تسعى لتنافسها في السيطرة على المنطقة، حيث تمكنت من كبح جماح طموحات الفرنسيين والهولنديين والعثمانيين والروس والألمان، وكانت سلطنة مسقط وعُمان من مناطق النفوذ التي استهدفها البريطانيون بالسيطرة والاستغلال، لكن التقييد السياسي والدبلوماسي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات لم يكن ذا جدوى مع تطورات الأحداث الدولية والصراعات الإقليمية في ديمومة النفوذ البريطاني بالمنطقة، فكان لزامًا على الإنجليز توظيف آلية الاستغلال المالي والتجاري لتكبيل المنطقة ومن ثم السيطرة عليها.

٢) أهداف البحث ودوافعه:

سيعنى هذا الموضوع بدراسة انعكاسات الأوضاع السياسية الاقتصادية العالمية على سلطنة مسقط وعُمان في النصف الأول من القرن العشرين، بدايةً بالتركيز على انتقال سلطة القرار السياسي والاقتصادي في سلطنة مسقط وعُمان إلى قوى عظمى كان لها دور في الأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية، ولعل أقواها كانت السلطات البريطانية؛ ومن جملة ما سنتطرق إليه

في هذا البحث أيضًا هو قضية الصراع الأوروبي في منطقة الخليج العربي وآثار ذلك على حكومة مسقط وعُمان. وكذا انعكاسات الصراع البريطاني – الأمريكي على الامتيازات النفطية في السلطنة قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية، وسيكون تركيزنا على مرحلة مهمة من تاريخ سلطنة عُمان المعاصر، وهي المرحلة التي حكم فيها السلطان تيمور بن فيصل الذي حكم عُمان من عام ١٩١٣ وحتّى عام ١٩٣٢م،

٣) مشكلة البحث (التساؤلات) والمنهج المتبع:

ومن الإشكاليات التي تناولتها الدراسة باتباع المنهجين الوصفي والتاريخيِّ؛ كيف رسمت بريطانيا خطة تدمير الحياة السياسية والاقتصادية بعُمان منذ نهاية القرن ١٩م؟ من أجل وضعها تحت السيطرة والتبعية، وكيف ساهمت في تدهور الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية في النصف الأول من القرن العشرين لمدِّ نفوذها في الساحل العُماني؟ كما تفرعت هاتان الإشكاليتان إلى تساؤلين مهمين هما: ما الوضع السياسي الداخلي لعُمان، ودور بريطانيا في تأجيج الصراع الداخلي بين داخلية عُمان وحكومة مسقط؟ وما الأوضاع الاقتصادية للسلطنة بين الحربين والتداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية؟

٤) فرضيات البحث:

وتفترض الدراسة أن سلطنة عُمان قد تأثرت بتداعيات الحرب العالمية الأولى، وأن الحكومة البريطانية قد غيَّرت من استراتيجيتها الاستعمارية في السيطرة على الأقطار الخليجية، فزيادة على الأسلوب العسكري الذي تبنته منذ مطلع القرن التاسع عشر (دبلوماسية المدافع)، أضحت تطبق أساليب سياسة أمنية واقتصادية ومالية لاحتكار هيمنتها على هذه الأقطار وزيادة نفوذها فيها.

٥) المنهج المتبع في البحث:

واعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج، ذلك أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك:

• **المنهج الاستردادي** (التاريخي): القائم على جمع المعلومات ونقدها وتمحيصها واستخلاص أدق معلوماتها، لتكوين صورةٍ شاملة عن الآثار المترتبة عن الأحداث العالمية وعلى الوضع السياسي والاقتصاد العُماني خلال مدة البحث.

• **المنهج الوصفي** في دراسة مختلف الوقائع والأحداث ومناقشتها وربطها ببعضها البعض قصد الوصول إلى استنتاجات وأحكام عامة.

• **المنهج الإحصائي** الذي يُركز على جمع المعلومات والبيانات حال ظهور حادثة تاريخية معينة، وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليًّا أو بيانيًّا ثم تحليلها رياضيًّا واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، وسيتم ذلك عبر عدة مراحل: بجمع البيانات التاريخية المتعددة عن الموضوع، ثم عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة، مع تحليل تلك البيانات، وفي الأخير سنعمل على تفسيرها من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

٦) **الدراسات السابقة:** من أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا:

• دراسة الأستاذ المشهداني (خليل إبراهيم صالح) الموسومة بالتطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية (١٩١٣. ١٩٣٢م) ، وهي رسالة ماجستير غير منشورة، بجامعة بغداد، نوقشت سنة ١٩٨٦م. ويتطرق الباحث في هذه الرسالة إلى دراسة الأوضاع السياسية في عُمان في الفترة المحددة وإيضاح طبيعة العلاقات الخارجية لعُمان مع الدول المحيطة وأيضًا علاقاتها مع الدول الكبرى؛ ولقد ركَّز الباحث في رسالته على دور التطورات السياسية في العلاقات الخارجية لعُمان وتطورها.

• رسالة الدكتوراه للأستاذ عبد الحسين (فاضل محمد). المعنونة بـ العلاقات البريطانية لعُمان (١٩١٣. ١٩٣٩ م). (غير منشورة)، بجامعة محمد الخامس (المغرب الأقصى) نوقشت سنة ١٩٩٤م، هي الأخرى ناقشت مختلف القضايا السياسية الداخلية والخارجية للسلطنة، منها إبراز أهم ملامح العلاقات العُمانية البريطانية، ودور بريطانيا في الحركة الملاحية في بحر عُمان والخليج

العربي مع التركيز على محاولات الساسة العُمانيون حينها في التقليل من دور التدخل البريطاني في الأوضاع الداخلية.

• النبهاني (سالم بن حمد) أوضاع عُمان السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٢٠-١٩٣٢ م) وهي رسالة ماجستير منشورة. نوقشت في ٢٠١١م، ناقشت أهم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عهد السلطان تيمور بن فيصل، وركز الباحث على الأوضاع الداخلية لعُمان سياسيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا.

١. الاستغلال الاقتصادي والمالي البريطاني لمدِّ نفوذها في الساحل العُماني.

مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي فرضت بريطانيا معاهدات ممانعة عامة على مشيخات خليج ساحل عُمان لتأمينها وحمايتها. وطوال القرن التاسع عشر نشطت السياسة البريطانية وتمكنت من تقييد هذه المشيخات باتفاقيات جديدة، ومن ثم تمكنت من السيطرة الكاملة على الخليج العربي مع مطلع القرن العشرين الميلادي، فاستطاعت أن توسع من نفوذها وإدارة أعمالها بالمنطقة خصوصًا من خلال تحييد أي قوة دولية غيرها كانت تسعى لتنافسها في السيطرة على المنطقة، حيث تمكنت من كبح جماح طموحات الفرنسيين والهولنديين والعثمانيين والروس والألمان[١].

وكانت سلطنة مسقط وعُمان من مناطق النفوذ التي استهدفها البريطانيون بالسيطرة والاستغلال، لكن التقييد السياسي والدبلوماسي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات لم يكن ذا جدوى مع تطورات الأحداث الدولية والصراعات الإقليمية في ديمومة النفوذ البريطاني بالمنطقة، فكان لزامًا على الإنجليز توظيف آلية الاستغلال المالي والتجاري لتكبيل المنطقة ومن ثم السيطرة عليها.

فبعد انتصار بريطانيا في معركة النفوذ في عُمان على فرنسا؛ سعت لاستغلال مواردها الطبيعية المتاحة، فقام الوكيل السياسي **البريطاني كوكس (Percy Cox)**[٢] يرافقه أحد علماء الجيولوجيا في أوائل عام ١٩٠١م بزيارة

لبعض المناطق والأودية التي تقع على بعد ٢٠ ميلا من "صور" باتجاه الداخل للبحث عن الفحم واستغلاله، ولكن قبائل الداخل بقيادة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي[٣] ، تصدَّت للبعثة وأجبرتها على الانسحاب، غير أن البعثة رجعت مرة أخرى في شهر نوفمبر من نفس العام ولكن هذه المرة كانت مدعمة بعقد موافقة من السلطان فيصل، ومن الشيخ عيسى بن صالح نفسه[٤].

غير أن ما كان يُقلق الحكومة البريطانية خلال هذه الفترة هي مسألة تجارة الأسلحة في حوض الخليج العربي (حجتها الأساسية للتواجد بالمنطقة). حيث كان يتم تصدير الأسلحة من مدينة مسقط إلى شمال غرب الهند، وللسيطرة على هذا النشاط الذي كانت تراه غير شرعي قررت اتخاذ جملة من الإجراءات لمراقبة الأنشطة البحرية.

وفي الربع الأول من القرن العشرين تزايد الصراع على الساحل وداخل عُمان ممَّا اضطرَّ البريطانيين إلى إجبار السلطان فيصل عام ١٩١٢ على حظر استيراد الأسلحة، حيث اعتبرت أن الامتناع عن مساعدة بريطانيا في ذلك يُعد نشاطًا معاديًا ضدهم، ومن جهة أخرى كان ظهور الإمامة وانتشارها في السلطنة نتيجة حتمية لتداعيات الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة خاصة بعد معاهدة ١٩١٢ التي أعطت بريطانيا حق التدخل في الشؤون الاقتصادية بحجة الإصلاح.[٥]

ولزيادة التغلغل في السلطنة كانت بريطانيا وراء تأجيج الخلاف الداخلي الذي ظهر مع مطلع القرن العشرين بين السلطان والإمام، ففي مايو ١٩١٣، بدأت التقارير البريطانية تصل إلى السلطان تُنبئه بحدوث أنشطة عسكرية في المناطق الداخلية. وكانت الإدارة البريطانية ترصد هذه النشاط المتزايد خصوصًا بعد انتخاب إمام في مدينة "تنوف" الذي شجعه ووقف إلى جانبه الزعيم الروحي للإباضية حينها الشيخ عبد الله بن حمد السالمي. الذي كان يشجع القبائل على إحياء الإمامة.

واستطاع الإنجليز الحصول على تعهد من قبل السلطان فيصل بن تركي

باستثمار حقول الفحم الحجري في "صور" وذلك منذ عام ١٩٠٢م[٦]، كما عقدت "شركة اتحاد صيد الاسفنج البريطانية" اتفاقية مع السلطات العُمانية عام ١٩٠٥ م، حقَّ لبريطانيا بموجبها أن تستأثر بصيد الإسفنج على امتداد ساحل مسقط لمدة ١٥ سنة[٧]، وعلى صعيد آخر استمرت الشركات الإنجليزية في دراسة ومسح منطقة الخليج العربي طبوغرافيًا من أجل البحث عن النفط فيها، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عرقل أعمالها، لكن شركة النفط الإنجليزية الفارسية (Anglo Persian Petroleum Company) التي تشكَّلت في فارس بعد اكتشاف النفط فيها وبمساهمة بريطانيا واصلت أعمال المسح والبحث والتنقيب عن النفط في عموم الخليج العربي خلال الحرب العالمية الأولى، ومما عزَّز موقع هذه الشركة وزاد من أهميتها هو التحول الذي طرأ على استخدام الأسطول البريطاني للنفط كوقود بدلًا من الفحم[٨].

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)م ضغطت بريطانيا اقتصاديًّا على داخل عُمان «فازداد الأمر سوءًا مع انتشار مرض الكوليرا في المنطقة والذي راح ضحيته ما لا يقل عن ٢٠ ألف إنسان، مما اضطر التجار إلى توقيف تجارتهم والرحيل من مسقط وباقي المدن وإغلاق مخازنهم، وهو ما ترتب عنه دخول السلطنة في فترة اختناق أدَّت إلى ارتفاع الأسعار وشحِّ الموارد وندرة النقد، مما اضطرَّ الإمامة عام ١٩١٦ إلى مصادرة أموال المؤيدين لآل البوسعيدي»[٩]، مما اضطر حكومة مسقط في عام ١٩١٨ إلى «منع خروج الأموال من البلاد لتتفاقم المشكلة بين الطرفين»[١٠].

وعلى الرغم من أن سلطان مسقط الجديد (السيد تيمور بن فيصل) شخصية حازمة إلا أن الأمور المالية والادارية للبلاد لم تسر بتلك القدرة المطلوبة حيث إنه لم تكن لديه خطة مالية مدروسة بما فيه الكفاية، مما أدى إلى انتشار الفوضى في عموم سلطنة مسقط وعُمان، ونتيجة لذلك «اضطر السلطان أن يُخفض من قيمة المساعدات المالية التي كان يبعث بها إلى شيوخ عُمان الأمر الذي نجم عنه تراجع الدعم القبلي لحكومة مسقط، حيث اضطرت

كثير من القبائل الهناوية[١١] إلى إعلان ولائها للإمام ثم حذت حذوها مجموعة من القبائل الغافرية، لأن مصلحة القبائل حينها كانت قائمة على مبدأ الوقوف مع القوي، بينما اختارت بعض القبائل الأخرى الوقوف على الحياد بين الجانبين»[١٢].

أما على المستوى العالمي وعند بداية الحرب العالمية الأولى أتلفت ملايين الفدادين من المحاصيل الزراعية بسبب فرض التجنيد على الفلاحين وحتى على عمال المصانع فتدهور الوضع الاقتصادي، كما كانت المصانع هدفًا للهجمات العسكرية خاصة في شمال فرنسا فدمرت شبكة المواصلات لشل حركة التجارة تمامًا، مما أدى إلى تكبد الدول الأوروبية المشاركة في الحرب نحو ٣٣٧ بليون دولار أمريكي كخسارة في رصيدها التجاري، وهو ما انعكس سلبًا على مستعمراتها ومحمياتها في العالم، ونخص بالذكر هنا أقطار الخليج العربي.

وفي سنة ١٩١٨م؛ أي بعد نهاية الحرب، أسفرت الحرب عن نزيف مالي لم تتعود عليه أوروبا حيث كانت تخسر بسبب الحرب ما يقارب ١٠ ملايين دولار كل ساعة، ولم يكن لها من طريق للخروج من هذه الضائقة سوى فرض ضرائب جديدة من أجل تمويل الحرب (فاستدانت الحكومات الأوروبية من المواطنين ببيع سندات حربية)، وكذا اللجوء إلى الاستدانة الداخلية والخارجية (فاستدان الحلفاء كثيرًا من الولايات المتحدة الأمريكية)، بالإضافة إلى ذلك «طبعت معظم الحكومات أوراقًا مالية إضافية لمواجهة حاجاتها ولكن الزيادة في النقود سبَّبت تضخمًا ماليًّا قاسيًا بعد الحرب»[١٣]، وما يهمنا من سرد الواقع الاقتصادي لأوربا خلال هذه الفترة هو تداعيات هذا الواقع وآثاره على اقتصاديات مشيخات الخليج عمومًا، وسلطنة عُمان على الخصوص.

ونتيجة «لنشوب الحرب العالمية الأولى تخلت بريطانيا عن السلطنة وتركتها لمشاكلها الداخلية، وهذا أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية فيها، مما نتج عنه نقص في السلع التموينية، فانخفضت قيمة تجارة مسقط إلى ما يعادل

نصف ما كانت عليه قبل الحرب»[١٤]، وكان من الانعكاسات الأخرى لهذه الحرب هو أنها أدت إلى وقف تجارة الأسلحة، ومن ثم تدهور الحركة التجارية وتدهور قيمة العملات الفضية. و«تشير بعض التقديرات الإحصائية عن قيمة تجارة سلطنة مسقط في بداية العشرينيات (١٩١٩/١٩٢٠) أنها كانت تقدر بـ (٥٧٥،٦٠٣) جنيه إسترليني»[١٥].

واستدراكًا لهذا الوضع السيئ للسلطنة، بادر السلطان تيمور بن فيصل إلى وضع ميزانية مالية بمساعدة **مستر ونجيت** Wingate قنصل الدولة البريطانية بمسقط، خاصة بعد أن «أعلن السلطان حالة من التقشف الاقتصادي في الدولة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي كانت تتوالى بصفة مستمرة خلال تلك الفترة التاريخية. فتم تعيين الإيرلندي رونالد مكولم (D.V.Mccollum) الذي يجيد العربية وزيرًا للمالية في شهر يناير عام ١٩٢٠ كأول وزير في قائمة الوزراء والمستشارين الماليين البريطانيين في عُمان»[١٦].

وتلقى الوزير الجديد **مكولم** قبل مباشرته عمله، توجيهات مستر ونجيت Wingate في فن التعامل مع العُمانيين، وهذا يعطي أيضًا مدلولًا على أن التوجهات البريطانية في التعامل مع الأقاليم الخاضعة للإشراف البريطاني لا بد أن تأخذ في حسابها احترام أهلها وكسب ودهم، وفيما يلي نص هذه التوجيهات: «من الضروري العمل على إصلاح الجهاز الإداري، وبشكل جدي، نحن نريد فقط أن نجعل الدولة قادرة على تسديد ديونها، وإذا أمكن تجعلها تقف على قدميها بدون إعانتنا المتواصلة لها، اجعل ضرائب الجمارك مجزية للدخل بإزالة المشكلات التي تعاني منها، تحرك ببطء ومرونة، وحاول أن تزيل أية مشاعر لدى أبناء الشعب العُماني من أن قدومنا ما هو إلا تتويج الاحتلال البريطاني، وعلى الرغم من أن مثل هذه الإشاعة غير صحيحة إلا أنها ستؤثر على سياستنا وكرامتنا وهيبتنا في كل مكان!!، ابذل أقصى جهدك في احترام التقاليد المحلية ولا سيما الدينية، فمن اليسير هذه الأيام إثارة المشاعر ضد الأجانب لوجود المتطرفين العمانيين القريبين منا، ونحن نرغب في التوصل إلى

نوع من الاتفاق معهم».

وختم "ونجيت" وصيته لمكولم بأن: «يُخفي شخصيته كبريطاني، وأن يلبس الزي العُماني، وأن يوثق علاقته بالأعيان ووجهاء البلد، وأن يسهر معهم، وأن يُركز على أن تأخذ الإصلاحات طابعًا شعبيًّا من الأعيان، والشيوخ لتحكم الإمامة بأمور عُمان الداخل»[١٧].

وعند مباشرة مكولم لعمله بدأ «بفرض القيود وإصدار مراسيم مالية صارمة على البلاد، بما فيهم السلطان وأفراد الأسرة الحاكمة من تخفيض مخصصاتهم»[١٨]، «فخفَّض مخصصات السلطان إلى عشرة آلاف روبية كل ستة أشهر، بشرط توفر الإمكانات المالية للسلطنة على الدفع»[١٩]، وقد قدم إنجازات عملية لإصلاح الأمور المالية في حكومة مسقط وعُمان منها أنه «أعاد تنظيم الخدمات الجمركية في ميناء مسقط، كما استحدث وظائف جمركية جديدة في الموانئ البعيدة كميناء صور وصُحار، واستعان بموظفين مصريين مدربين من قبل السلطات البريطانية وأحلَّهم محل الموظفين الهنود في الخزينة المركزية، كما أنشأ مراكز تنفيذية إدارية في الجوانب المالية والجمركية»[٢٠].

إلا أن الوزير البريطاني "مكولم" لم يستمر في عمله إلا ثمانية أشهر، فأُقيل في شهر أغسطس من عام ١٩٢٠، وذلك على الأرجح أن السلطان تيمور لم يرض بالنظام المالي الذي وضع لبلاده، لأنه يحد من صلاحياته، وخاصة أنه لا يستطيع أن يمارس صلاحية إعفاء بعض شيوخ القبائل من الضرائب لكسب تأييدهم وولائهم لحكمه. فعيَّن بدله في شهر سبتمبر محمد بن أحمد ناصر الغشام وزيرًا للمالية واستمر في الوزارة حتى نهاية عام١٩٢٤ م.

وجدير بالذكر أن أهمية الخليج الإستراتيجية لبريطانيا ازدادت منذ أن تزايد الاتجاه إلى مكننة السلاح الحربي بإنتاج المزيد من الآليات التي تعتمد على النفط، وعندما أصبح نفط المنطقة عماد الآلة الحربية البريطانية حيث حوَّلت البحرية البريطانية سنة١٩١١م وقود بواخرها من الفحم إلى النفط، ومن

أهم تلك الآليات التي تزايد الاعتماد عليها خلال معارك الحرب العالمية الأولى، الطائرات.

لقد حرصت السلطات البريطانية على تأمين أسرع اتصال ممكن بين لندن ومستعمراتها في شبه القارة الهندية. وانتبه البريطانيون إلى الإمكانات التي يوفرها الطيران في هذا المجال. ولذلك «شكَّلت الحكومة البريطانية لجنة خاصة بالموضوع سنة ١٩١٧م لدراسة كيفية الاستفادة من الطيران لأغراض النقل والمواصلات. وقدَّمت اللجنة تقريرها الذي يؤكِّد المزايا الاقتصادية للطيران»[٢١]، إن هذا التطور الاقتصادي الجديد زاد من تهافت الإنجليز وخصومهم الأوروبيين على استغلال خيرات أهل الخليج العربي، فتحوَّل النفط لدى هذه الأخيرة من نعمة إلى نقمة.

واستمرارًا في مدِّ نفوذها داخل السلطنة «سعت بريطانيا في عام 1924م إلى فرض مستر بور (Bower) أحد الموظفين المتخصصين في الجمارك للإشراف على تنظيم الجمارك بمسقط»[٢٢]. و«في ١٢ يوليو ١٩٢٤ اختير المستر برترام توماس (Bertram Thomas) ليشغل منصب المستشار الاقتصادي لسلطنة مسقط فوافق عليه السلطان، ومارس عمله كمستشار اقتصادي في ١٠ مارس ١٩٢٥، وكان يعمل مساعدًا للمندوب السامي البريطاني في شرق الأردن، وأدخل إلى مجلس وزراء عُمان الذي يرأسه السيد نادر بن فيصل في ٨ يوليو١٩٢٩، وقد حاول توماس إدخال جملة من النظم الحديثة إلى الإدارة المالية، لمعالجة الفوضى الاقتصادية التي عمَّت حكومة مسقط»[٢٣]، وكنتيجة لهذه الإجراءات المستحدثة «ارتفعت التقديرات الإحصائية من قيمة تجارة سلطنة مسقط خلال فترة إدارته إلى (٦٣٧،٨١٧) جنيهً استرلينيً خلال عامي ١٩٢٥/ ١٩٢٦»[٢٤].

ويبدو أن هذا الوضع قد أتاح للمستر **برترام توماس** (Bertram Thomas) الفرصة أن يقيم علاقات ودية مع السلطان تيمور، ومن ثم نجح في عقد صلات كثيرة وعلاقات وثيقة مع شخصيات عربية ذات نفوذ في عُمان،

ويبدو «أن المستر توماس قد استغل هذه الصلات والعلاقات في تسهيل عمليات البحث والاستكشاف»[٢٥] في كل أنحاء الجزيرة العربية، وعلى «حسابه الشخصي بدون علم الدولة البريطانية لاكتشاف صحراء الربع الخالي، فقام برحلته الأولى من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٢٨، وواصل رحلته الثانية خلال الفترة (١٩٢٩ – ١٩٣٠) م من المنحدرات الواقعة شمال ظفار حتى أطراف منطقة رمال الربع الخالي على امتداد ٣٢٠كم»[٢٦].

غير أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تدهور الوضع المالي في سلطنة مسقط، فلم يكن من السلطان تيمور إلا أن اتصل **بالميجر فول Fowle** القنصل السياسي بمسقط، وطالبه باستبدال الوزير **توماس Thomas**بموظف آخر في وزارة المالية «نظرًا للمصلحة والفائدة الاقتصادية التي تعود لمالية حكومة مسقط، فتمَّ تغييره عام 1931 حيث تعاقد مع المستر **هدجوك Hedgeok** بعقد خمس سنوات وبراتب أقل، (2000 روبية)، وهذا الراتب أكثر من راتب السلطان الذي لا يتجاوز راتبه الشهري 1500 روبية. وتقرر ألا يكون المستشار الجديد عضوًا في مجلس وزراء عُمان حتى يتفرغ لدراسة الأوضاع المالية دون أن يصرف وقته في النواحي الإدارية»[٢٧].

ولخفض الرواتب والمصروفات؛ وضع هدجوك لإدارته خطة مالية قابلة للتنفيذ، كون دخل الحكومة لا يزيد عن سبعمائة ألف روبية سنويًّا بما يعادل خمسين ألف جنيه إسترليني، تدفع منها تكاليف الجهاز الحكومي، وموازنة الديون، والهبات التي تُعطى لشيوخ القبائل، فحقق بعض التطور في إدارته المالية، ولكنه استقال بعد ثمانية أشهر لأسباب شخصية. فتم «تعيين المستشار المالي ألبان (Mr. Alban) الذي استمر في منصبه هذا حتى عام ١٩٣٢»[٢٨].

وفي «الفترة: ١٩٣٣–١٩٣٩ انخفضت قيمة تجارة مسقط إلى ٣٦٤,٩٠٥ جنيه إسترليني، ثم ارتفعت إلى ٤٠٠،٠٠٠ جنيه إسترليني بعد زوال مرحلة الركود التي شهدها العالم في الثلاثينيات. وظلت أرقام الواردات محتفظة بتفوقها على قيمة الصادرات، وذلك بسبب تدهور الأسواق بمنع بيع

الأسلحة والذخيرة بعد توقيع عُمان اتفاقية حظر بيع الأسلحة منذ عام ١٩١٢ مع بريطانيا. وكذلك غزو المنتجات اليابانية الرخيصة للأسواق العُمانية في فترة الثلاثينيات، وتراجع السلع البريطانية من الأقمشة والمنسوجات. أما عملة التداول الشائعة في السلطنة (ريال ماريا تاريزا) فقد ظل سعرها منخفضًا بالنسبة إلى سعر الروبية، أو الجنيه الإسترليني وذلك لارتباطه بسعر سوق الفضة العالمي»[٢٩].

٢. الوضع السياسي الداخلي لعُمان، ودور بريطانيا في تأجيج الصراع الداخلي بين داخلية عُمان وحكومة مسقط:

قام السلطان فيصل بن تركي بن سعيد (١٨٦٤-١٩١٣م)م في عام ١٩٠٤م بخطوة مهمَّة لتصحيح علاقته بأبناء شعبه، حين اتفق مع قناصل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على منع بيع رعاياه الخمور بالمفرق، كما فرض قيودًا مشابهة على الرعايا البريطانيين، ورغم ذلك ما لبثت مظاهر الاستياء الشعبي تتزايد بسبب طريقة حكم السلطان فيصل بعد انتقامه من السياسيين وتأديبهم بعد قتلهم الوالي سليمان بن سويلم[٣٠] «بعد مصادرته لقافلة أرسلوها إلى "بني ريام"، وبدأت مع الاستياء الشعبي ظهور حركات عدائية بينه وبين علماء المذهب الإباضي الذين رأوا في إدارته للدولة خروجًا عن تعاليم الدين، وكما ذكرنا سلفًا فقد تصدَّر الشيخ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي»[٣١] لهذا الأمر حيث أخذ «يدعو القبائل العُمانية إلى الثورة والتحرك ضد السلطان وإحياء الإمامة»[٣٢]، بعدها تجمَّعت جملة من العوامل الداخلية إضافة إلى الرغبة الملحة للشيخ نور الدين السالمي لكي تتم الدعوة إلى إحياء الإمامة، «فبدأ الشيخ نور الدين السالمي بتلميذه عيسى بن صالح الحارثي»[٣٣] ، لكن الشيخ لم يوافقه في مطلبه «فتحرك الشيخ نور الدين السالمي إلى المناطق الداخلية من عُمان والتقى بالشيخ حمير بن ناصر النبهاني»[٣٤] أمير الجبل الأخضر وأولاد هلال بن زاهر الهنائي وعرض عليهم الأمر فأجابوه إلى مطلبه.[٣٥]

أخذ الشيخ السالمي ينشر دعايته ويدعو كبار العلماء والشيوخ إلى إقامة الإمامة، وكانت «الانطلاقة في تنوف»[٣٦] لتحقيق الوعد بإقامة الإمامة، وفي تنوف اجتمع العلماء والشيوخ من قبائل عُمان، وبعد «مشاورات ومداولات، وبناءً على اقتراح الشيخ نور الدين السالمي اتفقوا على مبايعة الشيخ سالم بن راشد الخروصي»[٣٧] ليكون إمامًا على عُمان، وهو ابن ثلاثين سنة، وذلك «في يوم الإثنين ١٩١٣/٥/١٩ في مسجد الشرع في تنوف وكان أول من بايعه الشيخ عامر بن خميس بن مسعود المالكي»[٣٨].

إذن تولى السلطان تيمور بن فيصل بن تركي الحكم في الثامن من شهر ذي القعدة عام ١٣٣١ هجرية / ٩ أكتوبر ١٩١٣. حيث بدأ حكمه بتحسين علاقته مع بريطانيا لكي يحصل على الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة البريطانية بسبب رغبته في الحصول على حليف خارجي يساعده في استقرار حكمه، وأشار لاندون (Landon) إلى أن السلطان تيمور خلف والده وهو في السابعة والعشرين من عمره، ووصف السلطنة بأنها ذات موارد فارغة وإدارة هشَّة. وكما جرت العادة عند الحكومة البريطانية، فإنها لن تعترف بالسلطان الجديد إلا بعد أن تختبر مقدرته على مواصلة مهامه، وأيضًا بعد التأكد من المقومات الأساسية التي تضمن له الجلوس على العرش، غير أن هذه المسألة تم تجاوزها في حالة السلطان تيمور حيث سارعت إلى الاعتراف بشرعية حكمه، لأن الحكومة البريطانية اعتبرته أهلًا لتولي دولة عُمان وكان على استعداد كافٍ لإدارة الحكومة، وبالتالي فإن سياسته هي نفس سياسة والده في إدارة شؤون عُمان، وأنه كذلك يقوم بمواصلة معالجة العديد من القضايا، وفي مقدمتها مسألة مكافحة الاتجار بالأسلحة.

حيث طالبت السلطات البريطانية السلطان تيمور بالإعلان الفوري عن استعداده للاعتراف والامتثال لجميع الالتزامات والتعهدات التي وقَّعها والده مع الحكومة البريطانية، خاصة فيما يتعلق بتجارة الأسلحة، وتجديد الاتفاقيات التجارية وحرية الهجرة إلى الحكومة البريطانية في ١١ يناير ١٩١٣م. ويتضح

أن الحكومة البريطانية سارعت إلى الاعتراف بالسلطان تيمور بسبب الوضع السياسي في عُمان في ذلك الوقت، وهو ما انعكس في انتعاش فكرة إحياء الإمامة في عُمان من الحكومة البريطانية، والذي تم تسليمه للسلطان تيمور. وهكذا وعد باستشارة الحكومة البريطانية في كل الأمور الهامة، وخاصة العلاقات الخارجية، ولكن يبدو «أن الجانبين اختلفا على المساعدات البريطانية لزنجبار بدلًا من حكام زنجبار، وتم الاتفاق مع السلطان، حيث أعطى فيصل مئة ألف روبية تعويضًا للسلطان لرفضه تجارة السلاح بعد مفاوضات طويلة بين وزارة الخارجية».[٣٩]

وقد بذل السلطان الجديد كل ما في وسعه لتحسين الوضع، ولهذا السبب قرَّر استدعاء صديقه القديم الشيخ عيسى بن صالح الحارثي إلى مسقط للتفاوض معه في ديسمبر ١٩١٣م، لكن الحديث الذي دار بينه وبين الشيخ عيسى بن صالح لم يسفر عن أي نتيجة. وكانت هذه المبادرة من جانب السلطان تيمور بمثابة محاولة للتوصل إلى حل سلمي، وكان ينوي توجيه السفينة، وليس وقف العاصفة، حتى يكون المسار بعيدًا عن كل المشاكل المحتملة. وأدرك أن الاستقرار الاقتصادي مرهون بالاستقرار السياسي، ولهذا السبب قرر استدعاء الشيخ عيسى بن صالح شيخ قبيلة الحارث للدخول في حوار معه[٤٠].

وبعد بيعة الإمام سالم الخروصي جاءت الوفود من القبائل العُمانية الإباضية تعلن البيعة وانطلق بعدها الإمام بجيشه المكون من رجال قبيلته بني ريام إلى نزوى، وبدأ الهجوم على المدينة في ٢٩ مايو ١٩١٣م فسقطت في يده بعد سبعة أيام من القتال واتخذها عاصمة للإمامة ثم سيطر على "منح" بعد تسليم واليها لها ثم منها إلى "إزكي" التي سيَّطر عليها في ١٧ يونيو ١٩١٣ وفور ذلك جاء الشيخ عيسى بن صالح الحارثي وأعلن البيعة للإمام ثم «أعلن رغبته للتوسط في الصلح بين الإمام سالم بن راشد الخروصي والسلطان فيصل، فضجَّ الناس استنكارا لموقفه، ورفض الحاضرون هذا الرأي مما أفشل

الفكرة - وفي ٢٤ يونيو سلمت "العوابي" للإمام، وبايعه بنو رواحة مما جعل الطريق إلى "سمائل" مفتوحًا»[٤١]، وبعد مرور شهر على مبايعة الإمام سالم بن راشد الخروصي أمكن حصول اتفاق بين رؤساء القبائل المتنازعة في عُمان الهناوية[٤٢] والغافرية[٤٣] وهكذا «أمنت للثورة التي قامت ضد السلطان أحد أهم شروط نجاحها ألا وهو شرط الوحدة وبذلك استعاد المجتمع العُماني وحدته حتى قبل إمامة الإمام»[٤٤].

وطبقًا للتقليد أرسل الإمام الخروصي رسالة رسمية إلى السلطان فيصل يعلمه فيها بقيام الإمامة ويطلب منه إنهاء النفوذ البريطاني وتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد. كما أرسل الإمام مبعوثين عبر البلاد ورسائل لرؤساء القبائل يخبرهم فيها بقيام الإمامة ويطلب بيعتهم، وقد «ردَّ معظم الزعماء إيجابًا ومنحوه بيعتهم. وفي وقت قصير أعلنت كافة المدن الرئيسة تقريبًا ولاءها؛ بينما بقية المدن فقد ظلت على ولائها مع سلطة حاكم مسقط»[٤٥].

وصلت أنباء عن تقدم الإمام إلى المدن التي توالي السلطان فيصل، فقام هذا الأخير بحركات استباقية خوفًا من تقدم الإمام تجاه مسقط ومطرح حيث بعث أبناؤه السيد نادر والسيد حمد كل منهما إلى ولاية حيث اتجه نادر إلى سمائل لدعم الحامية الموجودة في الحصن ولحماية الطرق الرئيسة بين الداخل والساحل، كما اتجه حمد إلى العوابي لحماية الرستاق ولكن المدينة سقطت فتحصَّن السيد حمد في نخل، وفي ٢٦ يونيو وصل الدعم إلى السلطان فيصل من قبائل بني بو علي[٤٦] واتجهت إلى بدبد[٤٧] لحمايتها[٤٨]، وفي ٢ يوليو وصل مورفي (Murphy) إلى مسقط وهو من دائرة الاستخبارات البريطانية في بوشهر[٤٩] لدراسة الوضع وتأمين مدينتي مسقط ومطرح ضد أي هجوم محتمل من قبل الإمام، وفي «٦ يوليو ومع كل ما اتبعه السلطان من خطوات فشلت قواته المكونة من قبائل الشحوح من استعادة العوابي وانسحبت عائدة إلى صحار، كما طلب السلطان من قبائل بني بو علي المرابطة في بدبد الانسحاب إلى الوطية لحماية مسقط من أي هجوم مفاجئ من قبل الإمام»[٥٠].

وأمام تقدم قوات الإمام تقدم السلطان فيصل بطلب رسمي إلى المعتمد السياسي البريطاني في الخليج يطلب منه المساعدة، فوافق البريطانيون في ٩ يوليو على نزول القوات البريطانية في عُمان لحماية مدينتي مسقط ومطرح وقام الوكيل السياسي نوكس (Knox) [٥١] في ١١ يوليو بتوجيه تحذير إلى الإمام سالم وجنوده يخبرهم بأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه أي هجوم يشنه جيش الإمام تجاه مدينتي مسقط ومطرح، ولكن ذلك لم يثن الإمام سالم بن راشد الخروصي عمَّا كان ينوي فعله.

وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية صرَّحت علنًا بمسؤوليتها في تأجيج الوضع الداخلي في عُمان، بهدف زيادة نفوذها من خلال فرض المعاهدات والاتفاقيات مع حكام مسقط. وجاء في النص الإنجليزي ما يلي: «لم نهتم مطلقًا بالوضع السياسي والاجتماعي للبلاد والحكام، بينما رشوا السلاطين للقيام بإجراءات غير لائقة لم تنفع أحدًا سواهم وأساءوا استخدام سلطتهم وإرادتهم دون الحاجة إليها، مما أدى إلى الاستياء، وإلى إعادة السلاطين سلطتهم، ونتيجة لذلك تفاقم حالنا من سوء الوضع الذي نحن فيه. وأُجبرنا على تقديم الدعم بكل قوة، وفقًا لالتزاماتنا بموجب المعاهدة، لحاكم عارضته أجزاء كبيرة من شعبه الذين كانوا معه في تمرد مفتوح». [٥٢]

وبعد «تأكد الإمام من استقرار جلِّ مناطق داخل عُمان لسلطته بعث برسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني يؤكد فيه عزل السلطان فيصل وأن على بريطانيا الامتناع عن التدخل في شؤون عُمان وعليها سحب جنودها من منطقة بيت الفلج وأنها إذا امتنعت فإن الحرب بين الطرفين واقعة لا محالة» [٥٣]، كانت مسقط آنذاك تشهد وفاة السلطان فيصل في ١٤ أكتوبر ١٩١٣م.

وفي تلك الأثناء سعى الشيخ حمدان بن زايد بن خليفة [٥٤] شيخ أبوظبي للصلح بين السلطان تيمور والإمام سالم، فأرسل كتبه إلى كل من الشيخ نور الدين السالمي والشيخ عيسى بن صالح الحارثي في الشرقية يدعوهما لمقابلته في السيب، للسعي للصلح فتوجه إليه الشيخ عيسى بن صالح، وتوجه الشيخ

نور الدين السالمي إلى الإمام سالم يعرض عليه الأمر فرفض الإمام سالم موضوع الصلح، ثم بعث إلى الشيخ عيسى يطلب منه التوقف عن المفاوضات ولكن الشيخ عيسى استمر في مسعاه وتحرك مع الشيخ حمدان بن زايد إلى مسقط في ديسمبر ١٩١٣ لمقابلة السلطان والتفاوض معه على الصلح وهناك التقى بهما السلطان تيمور ووضع شروطا رفضها الإمام وبهذا فشلت أولى محاولات الصلح في أواخر ١٩١٣[٥٥].

ويلاحظ التقرير البريطاني الذي يلخص الوضع، أن عصيان قبائل عُمان تحت قيادة إمام تنوف سالم بن راشد الخروصي. يغطي على كل الأحداث الأخرى التي شهدتها عُمان تلك السنة وينسب هذا التقرير اندلاع العصيان إلى الدعاية التي بثَّها الشيخ الإباضي الرئيسي، عبد الله بن حميد السالمي[٥٦]، وفي يناير ١٩١٤ فقدت الإمامة أحد أبرز زعمائها الروحيين. قائد النهضة الشيخ نور الدين عبد الله السالمي، والذي وصفه المؤرخ الروسي بوندارفسكي (Bondarovsky) بأنه **أبو التاريخ العُماني**، وقد انعكس غيابه بشكل ملموس على القرار السياسي لهذه الثورة واتجاهها، بل وعلى مصيرها.

خشيت بريطانيا من تفاقم الوضع الداخلي لصالح الإمامة بعد انضمام شخصيات قريبة من السلطان إلى الإمامة مثل: سيف بن سلطان البوسعيدي وأخيه حمود وهم من أقرباء السيد تيمور وخاصته، مما جعل القنصل السياسي البريطاني في مسقط الميجور نوكس يتخوف من هذا التحول العُماني والانقسام الداخلي مما دفعه إلى تحذير الزعماء العُمانيين من القيام بمهاجمة مسقط أو مطرح وصرَّح في رسالته بأن: «حكومته لن تسكت أمام عمل كهذا»، وأجابه الإمام الخروصي محذرًا الإنجليز من التدخل في شؤونه الداخلية أو الاعتداء عليهم. ولذا خافت حكومة الهند البريطانية على مصالحها في مسقط فعزَّزت التزامها مع السلطان وأرسلت فصيلًا صغيرًا من القوات الهندية إلى ميناء مطرح وذلك تعبيرًا عن عزم حكومة الهند البريطانية على تنفيذ التزاماتها بالدفاع عن السلطان ضد الثورات الداخلية التي تقوم في بلاده[٥٧].

وفي «شهر أبريل عام ١٩١٤ وبعد سيطرة الإمام سالم بن راشد الخروصي على بركاء، وقريات وعدد كبير من المناطق العُمانية أرسلت حكومة الهند البارجتين "فوكس" و"دارتماوث" إلى خليج عُمان حيث قذفتا بركاء، وقريات بالقنابل وأبعدت قوات الإمام عن الساحل مرة أخرى» [٥٨]، واستمر الوضع في سلطنة مسقط وعُمان ما بين صراعات ومواجهات عسكرية قاسية بين الإمامة في الداخل والسلطان في مسقط، ومطرح.

وفي يناير من عام 1915 خرج الإمام سالم بن راشد الخروصي لحرب مسقط بمن معه من الشيوخ وفيهم الشيخ حمير بن ناصر النبهاني والشيخ عيسى بن صالح الحارثي فوصل الجيش إلى الوطية وكان في مقدمة جيش السرية عيسى بن صالح الحارثي[٥٩]، التحم الجيشان، فجيش الإمام كان يتألف من ثلاثة آلاف مقاتل ضد سبعمائة جندي من القوات الهندية وكان جيش السلطان يفوق قوات الإمام تنظيمًا وتدريبًا وحدثت المعركة في وضح النهار وكانت قوة الإمام غير متكافئة معها من حيث التدريب وفن وضع الخطط الحربية الميدانية، مما أسفر عن مجزرة في صفوف الإمام وقرر حينها التراجع حتى لا يفنى جيشه وتوجه بجيشه إلى قمم الجبال المجاورة وقد خسر في هذه المواجهة ٣٥٠ رجلا مقابل ٧ قتلى و١٥ جريحًا في صفوف السلطان والقوات البريطانية.

وبعد هذه المعركة، وفي «شهر فبراير 1915 قدَّم اللورد هاردنج (Harding) نائب الملك في الهند دعوة لعقد اجتماع مع السلطان حيث اقترح حلًّا لمسألة إمامة عُمان الداخل، بعد هذا الاجتماع قام السلطان بمحاولة استعادة العلاقات مع بعض القبائل في الداخل عن طريق تقديم الرواتب والهدايا لهم ومن ثم أرسل رسالة في ٩ ابريل ١٩١٥ إلى الإمام سالم بن راشد الخروصي أوضح له فيها موقفه من الأحداث الداخلية وأنه يتأسف لما وصلت إليه الحال مع الاقتتال بين الطرفين، وبما أن بريطانيا تحب السلم فهي تسعى لحل المشكلة، واستجابة لرسالة السلطان بعث الإمام ممثلًا خاصًّا عنه وهو

الشيخ عيسى بن صالح للالتقاء بالقنصل البريطاني بمسقط مستر بين (Mr. Bean)، وتم أول لقاء رسمي بين ممثلي الإمام (الشيخ الحارثي وقاضي الإمام الشيخ سعيد بن ناصر) والبريطانيين في "السيب"، وقد ترأس السيد "بين" الوفد البريطاني وكان هدف هذا اللقاء دراسة المعطيات الجديدة ومناقشة اقتراحات الإمام وحكومة مسقط»[٦٠]، وكان من شأن هذا اللقاء أن يتوصل إلى اتفاق بين الطرفين لكن «بن ناصر أصرَّ على انسحاب القوات الإمامية من منطقة سمائل الإستراتيجية والتي كانت قد سيطرت عليها. لكن سعيد بن ناصر رفض هذا الشرط رفضًا قاطعًا وانتهت المفاوضات»[٦١].

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها السلطنة اغتنم الإنجليز هذه الأحداث والتطورات الداخلية في السلطنة من أجل بسط هيمنتهم وفرض حكمهم على مسقط وعُمان، ففي «عام ١٩١٩ أبدى السلطان تيمور رغبته في التنازل عن الحكم لأول مرة أمام وينجيت (Wingate) الوكيل السياسي البريطاني في عُمان إلا أن حكومة الهند البريطانية رفضت ذلك متذرعة بحجة عدم وجود من يخلفه»[٦٢]، لكن في «١٧ نوفمبر ١٩٣١ أرسل السلطان تيمور خطاب التنازل الأخير إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بعد محاولات سابقة منذ ١٩١٩م، وفيه أوضح أن تنازله عن الحكم سيكون لابنه السيد سعيد بن تيمور»[٦٣].

وبعد الرفض المتكرر من الإدارة البريطانية لطلب استقالته تحولت رغبته إلى قرار لا رجعه فيه عندما رحل إلى الهند وأعلن من هناك تنازله عن الحكم؛ رغم أن الحكومة البريطانية قامت بالضغط على السلطان تيمور من خلال إرسال وكيلها السياسي في مسقط "كيلي" إلى الهند للضغط عليه والعودة به إلى عُمان إلا أن السلطان رفض ذلك متذرعًا بحالته الصحية، ورغم أنهم أبلغوه بأن مخصصاته الشهرية سوف تنخفض من ١٠٠٠٠ روبية إلى ٥٠٠٠ روبية من أجل ثنيه عن فكرة التنازل عن الحكم لكن ذلك لم يجدِ نفعًا[٦٤].

وفي 10فبراير من عام ١٩٣٢ تولى حكم السلطنة السيد سعيد بن تيمور بن

فيصل بن تركي، حيث تبنى طوال فترة حكمه سياسة مالية اعتمدت على الموارد القليلة للبلاد، وقد مكث سعيد بن تيمور في الحكم مدة طويلة (١٩٣٢-١٩٧٠)م، ومع نجاحه في ضم أراضي الإمامة في الداخل إلى السلطنة جاعلًا من عُمان كيانًا واحدًا، فإن حالة الانغلاق التي دخلت فيها البلاد في عهده جعلتها خارج العصر، وتعطلت الخدمات الأساسية وتعاظمت معاناة المجتمع، إضافة إلى التهديد الخطير الذي مثَّلته الحركات اليسارية في الجنوب لعُمان وللخليج متمثلة في "حركة تحرير عُمان والخليج العربي المحتل" والدعم الكبير الذي تتلقاه من الدول الشيوعية إبّان الحرب الباردة، دفع كل ذلك الأمير الشاب قابوس بن سعيد إلى إقصاء والده عن العرش لإنقاذ البلاد، ومع أن التغيير كان يمكن أن يكون طبيعيًّا إذ أنه الوريث الأول والمؤهل للحكم، إلا أن تطورات الموقف السياسي المحلي والإقليمي دفعته لإحداث التغيير دون انتظار، وقد نجح في ذلك في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، فنجح في إخماد حركة التمرد الشيوعية في الجنوب خلال خمس سنوات من توليه الحكم، وافتتح عهدًا هائلًا من البناء والتنمية والانفتاح وتطوير المجتمع[٦٥].

٣.الأوضاع الاقتصادية للسلطنة والتداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية

بالمجمل لا يختلف اقتصاد عُمان كثيرًا عن بقية اقتصادات مشيخات الخليج العربي قبل اكتشاف النفط، حيث كانت الزراعة والتجارة وصيد الأسماك والرعي هي أساس اقتصاد المجتمع. وجدير بالذكر «أن الأنشطة الاقتصادية للشعب العُماني تباينت من منطقة إلى أخرى حسب البيئة والظروف الطبيعية التي يعيش فيها الناس في سهول الباطنة ومنطقة ظفار»[٦٦].

كان اقتصاد عُمان قبل الثورة النفطية باستثناء الزراعة الضيقة في الواحات والرعي المحدود في الصحاري يعتمد على البحر بصورة أساسية. فموارد حياة أغلب سكان المنطقة كانت مستمدة من صيد السمك والملاحة

والتجارة والغوص على اللؤلؤ. وقد تعرَّضت تلك الموارد لضربات متلاحقة، إذ انهارت الملاحة الشراعية بعد دخول الملاحة البخارية البريطانية لمياه الخليج سنة ١٨٦١م، فتقلص دور الملاحين العُمانيين وانحصر أكثر نشاطهم في الرحلات بين الموانئ المحلية بعد أن كانوا فرسان الملاحة في المحيط الهندي يتنقلون على سواحله بين شبه القارة الهندية وشرق إفريقيا.

وهيمنت الشركات البريطانية على النشاط التجاري بين الخليج والعالم الخارجي، وتحوَّل أكثر التجار في المنطقة إلى وكلاء لتلك الشركات ومسوقين لسلعها. وتضرَّر كثير من التجار من جراء الإجراءات البريطانية الرامية إلى خنق تجارتي الرقيق والسلاح في المنطقة. وبذلك لم يبق بأيدي الخليجيين من موارد العيش البحرية سوى الغوص على اللؤلؤ الذي غدا المورد المالي الرئيس لتجار وحكام المنطقة والمهنة الأولى لأغلبية سكانها. إذ «كان اللؤلؤ يمثل ٧٥ في المئة من صادرات منطقة الخليج سنة ١٩٠٦م، وكان ١٨ % من سكان البحرين و٢٠ % من سكان الكويت و٣١ % من سكان الساحل المتصالح و٤٨ % من سكان قطر يعملون في الغوص في تلك السنة نفسها»[٦٧]، حيث بلغ الطلب العالمي على اللؤلؤ الخليجي غايته سنة ١٩٢٥م، حتى لقد بلغ دخل الساحل المتصالح وحده من صادرات اللؤلؤ تلك السنة عشرة ملايين روبية هندية. ولكن تلك الذروة لم يكن بعدها إلا الانحدار لعاملين:

أولهما: سعى اليابانيون لاستزراع اللؤلؤ. فقد بدأت محاولاتهم في هذا المجال سن ١٨٩٥م وظلت متواصلة حتى نجحوا في استزراع أول لؤلؤة سنة ١٩١٢م، وأخذوا يطرحون إنتاجهم في السوق خلال العشرينيات مما أثر على قيمة اللؤلؤ الطبيعي.

ثانيهما: فهو حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩.

خلال الفترة (١٩١٣-١٩٢١) شهدت عُمان بشقيها الساحلي والداخلي أزمة اقتصادية خانقة ولَّدتها الحرب الأهلية المستمرة بين الإمامة والسلطنة، وجاءت الحرب العالمية الأولى لتزيدها عمقا وقوة نتيجة تأثرها بانهيار الأوضاع

في منطقة الخليج بوجه عام بسبب الحرب؛ ففي الداخل اقتنع زعماء الإمامة بأنه ليس بالإمكان وضع حد لحكم السلطان في مسقط نتيجة لتدهور وضعهم الاقتصادي بسبب حروبهم مع السلطان تيمور والتي استنفدت كل مواردهم. ومما زاد الأمر سوءًا انقطاع التبادل التجاري بين مناطق الداخل والموانئ الساحلية وذلك بسبب السياسة التي رسمها السلطان للضغط عليهم، إلى جانب «ارتفاع الأسعار حيث أدى ذلك إلى ظهور مشكلة ندرة النقود في المناطق التي كانت يُسيطر عليها أنصار الإمامة، مما دفع هؤلاء إلى الإغارة على ممتلكات المؤيدين للحكم في مسقط. تم جاء قرار حظر تصدير العملات للخارج في عام ١٩١٨م ليزيد من هول المشكلة»[٦٨].

هذا بالنسبة للوضع الاقتصادي في مناطق الداخل، أما بالنسبة لمناطق الساحل، فإنه نتيجة لحالة الطوارئ المستمرة لم يكن هناك أي أثر لسلطة حكومة مسقط في توجيه الاقتصاد على الوجه السوي، فعلى الرغم من مشاعر السلطان الودية، غير أنه لم يكن مؤهلًا في تسيير أمور سلطنته التي انتابتها الفوضى، إلى جانب «عدم خبرته في الشؤون المالية. أما عن أقاربه فلم يكونوا في وضع يسمح لهم بتقديم أية مساعدات إدارية له، فكانت الأغلبية غير مهتمة بالأمر إطلاقًا إلا أن تقبض مخصصاتها المالية من الدول، دون أن تقدم أية خدمة في مقابل ذلك، ومن ناحية أخرى، فقد ضعف ولاء القبائل للسلطان نتيجة تخفيض المكافآت المالية التي كان يبعثها لشيوخ عُمان، ولذلك أعلنت الكثير من القبائل الهناوية ولاءها للإمام الجديد، كما تبعتها في ذلك مجموعة من القبائل الغافرية»[٦٩].

إن التقارير البريطانية عن التجارة في مسقط المنشورة سنويًّا في مطلع القرن العشرين تعطي صورة عن وضع العملات المتداولة في ذلك الوقت. فيستخدم أهالي عُمان دولار **ماريا تريزا**[٧٠] شأنهم في ذلك شأن بقية سكان الجزيرة العربية، فقد اعتبرت عملة رسمية في مسقط واستخدمت لتحصيل الرسوم والجمارك لسمو السلطان، وقد كانت الروبية الهندية هي الأخرى شائعة

التداول أيضًا في مسقط ومطرح، ولكنها لم تكن شائعة في مدن الداخل أو في الموانئ الصغيرة[٧١].

وتمثَّلت الموارد المالية لدولة البوسعيديين من عهد السلطان فيصل بن تركي فيما كانت تجنيه من تجارة الأسلحة والتعويض المادي مقابل توقيعه الاتفاقية، وطالبته حكومة الهند بأن يكون أكثر حزمًا في موضوع تحديد تجارة السلاح، ولكن السلطان كان يرى «أن تجارة الأسلحة قد ساهمت بشكل مؤثر في الحد من فعالية تجارة مسقط، وبذلك أقنع السلطان تيمور من قبل البريطانيين بأن يعيد التشدُّد والحزم على حركة مرور الأسلحة فقط، بعد أن ضمنت له السلطات البريطانية الهندية أن تعمل على الزيادة السنوية للمعونة المالية لزنجبار إلى حد مائة ألف روبية أي ما يعادل ستة آلاف وستمائة وستة وستون جنيه إسترليني »[٧٢]، بقصد تعويضه عن العائدات الجمركية التي سيتخلى عنها عند موافقته على تحديد التجارة المذكورة، وتجدر الإشارة هنا إلى «أن المنحة المقدمة للسلطان تيمور بموجب توقيعه على تمديد اتفاقية السلاح كانت مئة ألف روبية على غرار ما تم من اتفاق في عهد والده السلطان فيصل ابن تركي وقد تمت هذه الاتفاقية بعد تولي السلطان تيمور مقاليد الحكم على عُمان»[٧٣].

ويعتبر هذا التعويض بمثابة المصدر المالي لحكومة مسقط، وتأتي الجمارك كمصدر أساسي ثانٍ لخزينة مسقط، فقد كانت هذه الجمارك تفرض على السلع القادمة من الداخل وكذلك السلع التي كانت تأتي من الخارج؛ للخروج من الأزمة المالية كما ذكرنا سابقا، وكذلك «فإن حكومة مسقط تلجأ إلى دفع قيمة الجمارك للضغط على الداخل وشيوخه، لكي تزيد من مردودها المالي من الجمارك»[٧٤] ، وكانت القروض تمثل المورد المالي الثاني لسداد متطلبات السلطان تيمور، فقد بلغت هذه القروض عام ١٣٣٦هـ /١٩١٨م، ٧٥٠٠٠٠ روبية؟ ولكن «هذا المورد كان يكلف السلطان تبعات فوائدها التي تصل إلى ٤٠%»[٧٥]، وقد زادت فوائد هذه القروض التي كبَّدت حكومة مسقط

ديونًا في ظل الأزمة المالية التي كانت تمر بها عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م، ولما كان السلطان تيمور يرى صعوبة إمكانية إصلاح الأوضاع المالية والإدارية بموارده الذاتية، فقد وافق على ما قدمته الحكومة البريطانية من قروض مالية.

وبطبيعة الحال كانت معظم الموارد المالية تصرف للإنفاق على مرافق الدولة وتصرف على الخدمات العامة للدولة، ورواتب الولاة ومنح الشيوخ السنوية[٧٦]، علاوة على مصروفات السلطان الشخصية التي حددت بمبلغ عشرة آلاف روبية سنويًّا مع بداية فترة حكمه[٧٧].

وكانت امتيازات البحث والتنقيب عن المعادن تدرُّ هي الأخرى دخلًا على حكومة مسقط، فقد عقدت سابقًا مع شركة "اتحاد صيد الإسفنج البريطانية" في عهد السيد فيصل في ١٣٢٣هـ /١٩٠٥م. وكذلك اتفاقية عام ١٣٤٢هـ /١٩٢٣م التي تعهد بموجبها السلطان تيمور بعدم إعطاء امتياز التنقيب عن النفط إلا للشركات البريطانية[٧٨].

مما سبق نجد أن موارد حكومة مسقط تمثَّلت فيما تُحصِّله من الجمارك، وكذلك القروض التي كانت تستدينها من التجار الهنود وحكومة الهند البريطانية، وكذلك المبالغ التي كانت تجنيها مقابل توقيعها لاتفاقية تجارة الأسلحة وامتيازات التنقيب عن المعادن الطبيعية كما ذكرنا سابقًا.

أما الإمامة التي لم تكن لها حكومة مركزية فقد كانت تدار عن طريق ولاة يحكمون في مناطق الإمام، وهم عادة يكونون شيوخ القبائل، والصيغة الضريبية الوحيدة هي الزكاة، وتمثل مصدر الدخل الوحيدة هي الزكاة، والتي كانت تصرف على الأمور العسكرية والضيافة الإلزامية للشيوخ[٧٩]، ويشير لوريمر إلى أنه في عهد السلطان فيصل بن تركي كانت هناك إيرادات تَرِد من الولايات الخاضعة لحكمه[٨٠].

وبذلك يتضح أن هذه الإيرادات مصدر دخل آخر للدولة، ولكنها كانت تتأثر بحجم التجارة والمواسم الزراعية كسهل الباطنة مثلا، فكانت العائدات من الجمارك والزكاة لا تفي إلا بمتطلبات الولاية؛ لأنها في الغالب تكون قليلة،

وبالنظر إلى موارد الإمام المالية، نجد أنها مرتبطة بطبيعة المنطقة وجغرافيتها التي كانت تخضع لسلطة الإمام، فهي جغرافيا حبيسة، وغالبا ما تعاني من فترات الجفاف الذي ينتاب المناطق الداخلية في أحيان كثيرة[٨١]. وجاء في كتاب (مسألة عُمان): «(أن الإمام مسؤول عن جمع الزكاة نظرًا لسلطته الدينية والسياسية والقضائية)، وتقع على عاتق الإمام أيضًا مسؤولية استخدام هذه الأموال لمصلحة الدولة ولإغاثة الفقراء»[٨٢].

ونظرا للإجراءات التي قامت بها حكومة مسقط لتحسين أوضاعها المالية، فقد قامت برفع قيمة الجمارك فضلًا عن توقيعها اتفاقية منع تجارة السلاح، فقد قرر الإمام السماح بمصادرة أملاك السلطان وعائلته وأقرب من ينوب عنه في سمائل ١٩١٦م، لتحصيل غلات تلك المزارع، ولكن لم يكن هذا المصدر كبيرا، ولذا لم تحل مشكلة النقص الذي كان يواجهه الإمام من العوائد المالية[٨٣]، وقد «حاول السلطان استرداد هذه الأملاك في عام ١٩١٨م، عندما قام السيد نادر بن فيصل بإلقاء القبض على أربعة من أقرباء الشيخ عيسى بن صالح أثناء زيارتهم لمسقط، مما أدى بالشيخ عيسى إلى القيام بإرسال رسائل إلى السلطان وإلى الوكيل السياسي يطلب إطلاق سراحهم، ومن جانبه أصر السلطان على إعادة المزارع التي استولى عليها العُمانيون كما رفض الوكيل التدخل إلا وفقا لرأي السلطان وبالتالي أقفل الأمر»[٨٤] .

كان اعتماد عُمان الداخل على المحاصيل الزراعية التي تجود زراعتها في المنطقة كالقطن والنخيل والفواكه، وكذلك تزرع الحبوب كالحنطة والشعير والذرة، إضافة إلى قصب السكر والليمون، ويتم تصدير المنتجات الزراعية العُمانية إلى العراق عن طريق دبي ومسقط، حيث لا توجد موانئ تابعة لعُمان الداخل بسبب موقعها، إذ أنها تعتبر منطقة حبيسة[٨٥] .

وفي الحقيقة كان النشاط التجاري مرتبطًا ارتباطا وثيقًا بالحالة السياسية لعُمان، فغالبًا ما كانت الحروب الأهلية وارتفاع الأسعار يؤديان إلى حدوث أزمة تجارية مثلما حدث عام ١٩١٨[٨٦] . وتذكر الوثائق البريطانية أن حركة

التجارة في عُمان تأثرت بعاملي المناخ والسكان أيضًا، فقد كان الناس لا يعرفون القراءة والكتابة، علاوة على عدم وجود نظام إداري ذي كفاءة خارج سور مسقط ومطرح. أما مناخ عُمان العام فكان لا يساعد على الإبداع، ويبدو أن هذا الاعتقاد كان نابعًا من ارتفاع درجات الحرارة التي أعاقت العمل وبخاصة لعدم وجود خدمات الكهرباء قديمًا إلا في مناطق محدودة من مسقط.

أما عن التجارة الخارجية فيشير "لاندن" إلى أن تجارة مسقط تعرضت مع بداية حكم السلطان تيمور عام ١٩١٣م إلى انخفاض في وارداتها وكان سببه اتفاقية حظر الأسلحة إلى جانب توقف حركة النقل بين الساحل والداخل بسبب الحروب الأهلية بين الإمامة والسلطان، ففي تلك الأثناء ظهر ميناء دبي على الساحة التجارية في منطقة الخليج العربي، وأصبح هذا الميناء يزود أجزاء واسعة من جنوب شرقي الجزيرة العربية بالسلع التي كانت تأتي من ميناء مسقط، وهو ما كان له أثرٌ قويٌّ في نزوح عدد كبير من الجاليات التجارية الهندية كانت متواجدة في عُمان.

«فما بين عامي ١٩١٥ و١٩١٦ كسدت التجارة في عُمان وانتقلت من سيئ إلى أسوأ، فقد بلغت قيمة التجارة ٦٤،٦٧،٧٤١ روبية في عامي (١٩١٥_١٩١٦) بعد أن بلغت بين عامي (١٩١٣- ١٩١٤) ٩٠،٣٨،٢٧٠ روبية، أي تراجعت بما نسبته ٢٩%[٨٧]، وكتبرير لذلك يذكر التقرير أن سبب هذا التراجع في قيمة التجارة هو تداعيات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م)، وكذلك النزاع المحلي بين داخلية عُمان وحكومة مسقط بعد إعلان الثورة من قبل الإمام، واضطراب سعر العملات في الأسواق العالمية»[٨٨].

كما توضح التقارير التجارية الصادرة حينها أن عُمان لم تكن تملك في تلك الفترة بنكًا مركزيًّا، وأن التجار كانوا يمارسون الطرق البدائية في المعاملات التجارية، والواضح أنه في تلك الفترة لم تكن هناك حاجة إلى تكوين بنك في مسقط[٨٩]، وكانت السلع تصل إلى عُمان عبر موانئ محافظة الباطنة ومحافظة الشرقية من عُمان بالإضافة إلى موانئ ظفار[٩٠].

وعن العملات النقدية، فقد «شاع استخدام دولار ماريا تريزا بين أهالي عُمان، وهو عبارة عن عملة معدنية تتكون من الفضة التي لا تحتوي إلا على نسبة ضئيلة من المواد الأخرى، وكانت قيمته تتقلب حسب العرض والطلب، وأن الطلب على الدولار يصل ذروته في أوائل الخريف في موسم التمر حيث يبلغ عادة أعلى قيمة له، ومن بين العملات المستخدمة كذلك الروبية، وتمسك الحسابات التجارية بعملة ذات فئتين هي الغاز (غاج) والمحمدي، وهناك نوعان من المحمدي؛ الأبيض والأسود»[٩١]. ثم تم الاعتراف بدولار ماريا تريزا كعملة رسمية لمسقط حيث كانت تجبى به الضرائب وعائدات السلطان.

وغالبًا ما «كانت الروبية الهندية تستخدم في مسقط ومطرح علاوة على الدولار النمساوي. كون الدولة زمن السلطان تيمور لم تكن تمتلك معملا لسك العملة، فكان عشرون ونصف محمدي أسود يعادل دولارا نمساويًّا واحدًا، بينما كان أحد عشر ونصف محمدي أبيض يعادل دولارًا واحدًا، وفي الغالب كان المحمدي الأبيض يستخدم للتجارة العامة، بينما كانت الخضروات والفواكه تباع بالمحمدي الأسود»[٩٢].

وتمكَّن الإنجليز من الحصول على وعد من السلطان فيصل بن تركي بالاستثمار في فحم صور عام ١٩٠٢م. كما أبرمت الشركة البريطانية لصيد الإسفنج اتفاقية مع الحكومة العُمانية عام ١٩٠٥م، يحق للبريطانيين بموجبها الحصول على الحقوق الحصرية لصيد الإسفنج قبالة سواحل مسقط لمدة ١٥ عامًا. وفي سياق آخر واصلت الشركات البريطانية التنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أعاق جهودها. إلا أن شركة النفط الأنجلو–فارسية، التي تأسست في بلاد فارس بعد اكتشاف النفط هناك بمساعدة الإنجليز، واصلت التنقيب عن النفط في جميع إمارات الخليج العربي خلال الحرب العالمية الأولى. ومما عزز مكانة هذه الشركة وزيادة أهميتها هو التغيير الذي حدث في السفن البريطانية التي أصبحت تستخدم النفط بدلًا من الفحم.

وفي مطلع القرن العشرين، حدثت طفرة في التنقيب عن الذهب الأسود بالخليج العربي، وانفجرت أطماع القوى الاستعمارية، وبدأت كل دولة في وضع خطط طويلة المدى للاستيلاء على أفخم منطقة نفطية في العالم. ذلك أن شراء المزيد من النفط يعني المزيد من الجنيهات الإسترلينية والدولار الأمريكي، والتي يتم تحويلها إلى البنوك في لندن وواشنطن. ومن الواضح أن الجزء الداخلي من عُمان منطقة نفطية، هي الأخرى كما هو الحال مع المناطق الساحلية الأخرى.

وبسبب التضخم الذي أعقب الحرب الأهلية الداخلية، فضلًا عن تراكم الديون على حكومة مسقط عانت عُمان من انكماش اقتصادي حاد عام ١٩١٨م، ومن الواضح هنا أن الحروب التي دارت في الداخل وعلى الساحل أثرت على تدفق التجارة بين المناطق الخاضعة لنفوذ الأئمة والمنطقة الخاضعة لنفوذ حكومة مسقط.

ولم تكن أزمة عُمان المالية المتفاقمة بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة هذه الفترة فقط، بل كانت نتيجة تراكمات من الكساد الاقتصادي كانت بدأت في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، ويمكن العودة بها إلى حتى عهد السلطان فيصل بن تركي، فثورة ١٩١٣م، وتداعيات الحرب العالمية الأولى حتى نهاية عام ١٩١٨م. التي تفاقمت معها ظاهرتا تجارة الرقيق، وتجارة السلاح، مما اضطر الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨م إلى طرح مشروع هيوورث (Heyworth Project) الإصلاحي للخروج من هذه الأزمة الخانقة.[٩٣] وممكن أن نقول في الأخير: إن عاملًا سلبيًّا آخر ساهم بفعالية في سلبية الاقتصاد العماني خلال هذه الفترة وهو تفاقم الديون الخارجية على خزينة الدولة، فبعد الحصار الاقتصادي الذي فرضه البريطانيون على شواطئ الخليج العربي بهدف منع شحن الأسلحة إلى الخارج في عام ١٩١١، منحت الحكومة البريطانية الكثير من القروض بدون فوائد للسلطان لإنقاذه من الإفلاس، لكن النظام المالي كان ضعيفًا جدًّا وتميز بسوء الإدارة، مما أدى إلى التراجع الاقتصادي للحكومة.[٩٤]

وفي عام ١٣٣٦هـ /١٩١٨م تعرضت عُمان إلى نكسة اقتصادية خطيرة، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا نتيجة الحرب الأهلية، وكذلك تراكم الديون على حكومة مسقط، ويتبين هنا أن الحروب الدائرة بين الداخل والساحل كان لها تأثير على حركة التجارة بين مناطق نفوذ الإمامة ومنطقة سلطة حكومة مسقط.

إن تفاقم الأزمة التي شهدتها عُمان بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن وليدة ساعتها، بل كانت نتيجة تراكمات ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ عهد السلطان فيصل بن تركي واستمرت حتى قيام ثورة عام ١٩١٣م، وسايرت الحرب العالمية الأولى حتى نهايتها عام ١٩١٨، وفي نفس العام تفاقمت الأزمة حتى استطاعت حكومة بريطانيا أن تقدم مشروع هيوارث الإصلاحي[٩٥] لتخطي هذه الأزمة عام ١٩١٨ م.

وكخلاصة لما سبق يبدو أن مسببات هذه الأزمة هو تدهور الحركة التجارية، وتوقف تجار الرقيق، وسياسة الإسراف التي اعتمد عليها السلاطين في شؤونهم الشخصية[٩٦]. وأيضًا بسبب حظر تجارة الأسلحة وتوقف حركة النقل في عُمان نتيجة اندلاع ثورة الإمام ١٣٣١هـ /١٩١٣ م[٩٧]، فضلًا عن منافسة الموانئ الأخرى في الخليج العربي، وتعطيل حركة النقل بالبواخر أثناء الحرب العالمية الأولى[٩٨]، لأن البواخر استخدمت لأغراض عسكرية بدلًا من التجارة حسبما تذكر التقارير التجارية فكان له الأثر في تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية[٩٩] .

وكان الجانب المشرق الوحيد في تلك الصورة المعتمة هو انتعاش حركة النقل لدى أصحاب السفن من الملاحيين العُمانيين الذين نجحوا مؤقتا في مزاولة النشاط التجاري كنتيجة لغياب السفن التجارية وعمليات التهريب التي أوجدتها ظروف الحرب[١٠٠] ، ويرى شهداد أن اتفاقية الأسلحة[١٠١] التي وقعت عام ١٩١٢م عجَّلت بتدهور الأوضاع السياسية والمالية في عُمان.

ويبدو أن تراكم الديون على حكومة مسقط ضاعف من حدة الأزمة

الاقتصادية، وعجز الحكومة عن إيجاد حلول لمشكلة الديون التي تراكمت عليها لصالح التجار الهنود «حتى بلغت ما يزيد على ٧٥٠٠٠٠ روبية، ولم تكن المشكلة في الديون ذاتها وإنما في الفوائد التي كانت تصل إلى أكثر من ٤٠% من قيمتها»[١٠٢] ، علمًا بأن «السلطان تيمور قد ورث ديونًا كبيرة من عهد سلفه السلطان فيصل وكانت معظمها لتجار هنود، وتراكمت هذه الديون في عهده إلى فترة عشرينيات القرن العشرين»[١٠٣] .

ويشير الرائد مورفي (Major Murphy) (الوكيل السياسي في مسقط) أن مالية حكومة مسقط شهدت في المئة سنة الماضية نقصًا في إيرادات السلاطين أنفسهم، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- فقدانهم لسلطتهم البحرية وسيادتهم لما وراء البحار.
- قدوم البواخر إلى الخليج وهجر مسقط كمركز تجاري لتجارة الخليج.
- هجر السلاطين للتجارة الخاصة.
- توقف عملية ازدهار الدولة والفقر بسبب القوافل والنزاعات.
- الجفاف الذي ضرب المنطقة.
- قمع تجارة السلاح.
- فقدان المزارع القيمة والممتلكات الأخرى في سمائل التي تخضع لسيطرة الإمام[١٠٤].

وقد استمر الحال على ما كان عليه والديون آخذة في الازدياد حتى عام ١٩٢٠م، حيث رأى أنه ليس من السهل إدارة دفة الحكم ومالية الحكومة على ما هي عليه من العجز والانحلال، عندها قرر المبادرة لتحسين الحالة المالية للحكومة بإدخال الأنظمة الحديثة لإصلاحها لتسير على نهج قويم، وأخيرا اتضح أن حكومته لا تستطيع السير قدمًا بخطى واسعة وراء أي إصلاح منشود قبل أن تتخلص من تلك الديون التي كانت تثقل كأهلها، فرأى أنه من الأفضل توحيد مصدر الدين بحيث يستطيع تسديد الديون القديمة مع الاستحصال على

زيادة تصلح للمساعدة على القيام بالإصلاحات المرجوة، عندها لم يجد أمامه من يمكن أن يقوم بتلبية طلب هذا غير حكومة الهند الإنجليزية التي وافقت على رغبتها بإقراضه المال اللازم على أن يتم تسديده في خلال عشرة سنوات[١٠٥]...)، بهذه الكلمات بدأ السلطان سعيد بن تيمور كلمته التي وجهها إلى الشعب في العام ١٩٦٨م التي تحدَّث فيها عن الأوضاع الاقتصادية التي اتسمت بتراكم الديون والفوائد المترتبة على أسلافه والتي ورثها هو من بعدهم.

كانت القروض تمثل المورد المالي الثاني لسداد متطلبات السلطان تيمور، وكما أسلفنا فقد بلغت هذه القروض عام ١٩١٨م، ٧٥٠٠٠٠ روبية، ولكن هذا المورد كان يكلف السلطان تبعات فوائدها تصل إلى ٤٠%[١٠٦]، وقد زادت فوائد القروض التي كبَّدت حكومة مسقط ديونًا في ظل الأزمة المالية التي كانت تمر بها عام ١٩١٨م، ولما كان السلطان تيمور يرى صعوبة إمكانية إصلاح الأوضاع المالية والإدارية بموارد ذاتية، فقد وافق على ما قدمته الحكومة البريطانية من قروض مالية[١٠٧] .

وكان «الوكيل السياسي في مسقط قد طرح في عام ١٩١٧ فكرة بيع جوادر من قبل حكومة مسقط إلى حكومة كلات، كحل لمعالجة الوضع المالي المتدهور للسلطان تيمور بن فيصل، وحلًّا لقضية القروض التي تدين بها حكومة مسقط. لكن السلطان تيمور رفض ذلك رفضًا قاطعًا»[١٠٨].

كانت هذه القروض كما أسلفنا لحكومة الهند البريطانية، كما كان جزءٌ منها لعدد من التجار الهنود الذين كان لهم مكانة كبيرة في اقتصاد البلاد منذ فترة طويلة تعود إلى فترة حكم السلطان سعيد بن سلطان.

قام السلطان تيمور بعدة إجراءات في محاولة منه لحل المشاكل المالية فرأى أن يطلب من الحكومة المصرية آنذاك موظفين لتنظيم الجمارك فلبت طلبه بإرسال ثلاثة من الموظفين المختصين في شؤون الجمارك قاموا بعملهم خير قيام، كان من بينهم عبد السلام حسين غنام والذي كان الانطباع عنه جيدا، إذ أنه بذل قصارى جهده في تنفيذ ما أوكل إليه من أعمال وكان في قمة

الأداء الوظيفي والأمانة والإخلاص في العمل، لدرجة أن السلطان تيمور منحه لقب سيد عند انتهاء فترة عمله، واستخدم أيضًا موظفٌ انجليزيٌّ ليشرف على تنظيم الإدارة المالية وبعد ذلك دب الانتعاش في مالية الحكومة حيث أصبحت مع التنظيم ترتب ميزانيتها سنويا بدون عجز مع استطاعة مواصلة تسديد الأقساط في مواعيدها أما الموظف الإنجليزي الذي استخدم في سنة ١٩٢٠م كما أسلفنا لم يستمر في عمله أكثر من ستة أشهر، ونظرًا لعدم وجود من يخلفه اتجه النظر إلى محمد بن أحمد الغشام الذي كان واليًا لمطرح في ذلك الوقت فجرى تعيينه وزيرًا للسلطان سلمت إليه مقاليد الإدارة المالية وصار مسؤولا عنها، واستمر الحال حتى أواخر ١٩٢٤م حيث ظهر العجز في المالية بسبب إهماله المسؤول وسوء تصرف ضابط الخزينة، ونتيجة لذلك تزعزعت مالية الحكومة لدرجة لم تستطع معها مواصلة تسديد أقساط الدين في موعدها[١٠٩].

في سنة ١٩٢٥م وحين رأى السلطان تيمور بن فيصل ما وصلت إليه الحالة المالية من السوء والانهيار، فكَّر أن يستخدم موظفًا جديدا ليقوم بتنظيم مالية الحكومة فقرر استخدام مستر (برترام طومس) الإنجليزي فعينه وزيرا للمالية بعقد لمدة خمس سنوات رغبة منه في تحسين الوضع المالي للحكومة (وطوماس هذا هو أول غربي أقدم على قطع الربع الخالي من ظفار إلى قطر في ٥٤يوما)، وقد بذل في بادئ الأمر جهدا لا بأس به كان أثره أن ظهرت بوادر التحسن في الشؤون المالية، غير أن هذا التحسن مع الأسف لم يدم لأكثر من ثلاث سنوات فقط ساءت بعدها الحالة المالية ثانية، فتوقفت الحكومة عن دفع الأقساط لتسديد الدين، وكان ذلك بسبب سوء إدارة الموظف المشار إليه في المدة الأخيرة حيث توسع في الإنفاق في الشؤون الحكومية دون التقيد في الميزانية المقررة الأمر الذي أدى إلى العجز والاضطراب في مالية الحكومة فاختل ميزان المدفوعات فتراكمت الأقساط مع مواصلة الصرف في الوجوه المختلفة حتى أصبحت المبالغ المطلوبة من الحكومة تشكل دينا جديدا علاوة على المتبقي من الدين السابق [١١٠].

بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية وما تركته من أثر عالمي على معظم دول العالم ومنها عُمان ولو أن تأثيرها كان محدودا عليها إلا أن العوامل الأخرى الداخلية التي صاحبت تلك الأزمة خلقت أزمة اقتصادية حقيقية فاتجه نظر السلطان تيمور بن فيصل إلى استخدام أحد الخبراء في الشؤون المالية لإصلاح ما فسد، فقرر الرأي على أن يستخدم (مستر هجكوك الإنجليزي) مستشارا للمالية وذلك في سنة ١٩٣١م وهذا الرجل كان من كبار موظفي وزارة المالية في حكومة العراق وقتئذ، وقد باشر عمله بكل نشاط ومثابرة إلى أن انتشل المالية مما وصلت إليه بسبب سوء تصرف مستر برترام طومس، ثم خفض المرتبات واقتصد في النفقات حتى استطاع أخيرا أن يرتب سجلات المالية وينظم ميزانيتها على أحسن الأساليب، ولا نذيع سرا إذا قلنا: إن ميزانية الحكومة آنذاك لم تكن تزيد عن ٧٠٠ ألف روبية أو ما يعادل ٥٠ ألف جنيه إسترليني فقط وعلى هذا المقدار من المال كانت السلطنة قائمة بجميع أجهزتها ومن هذا عليها أن تسدد ما كان متبقيا من الدين علاوة على ما كانت مكلفة به من أبواب الإنفاق المتنوعة، ومن جملتها ما كان يدفع للعطايا والهبات المعتادة لشيوخ القبائل والوفود حيث كانت الحكومة تظهر بمظهر الغني الواسع الثروة، وأما ما قام به **مستر هجكوك** من التنظيم لمالية السلطنة فإنه يستحق الإعجاب والتقدير، وغير أنه مع الأسف لم تطل مدته فلم يَبْقَ في عمله أكثر من ثمانية أشهر واستقال بعدها لأسباب خاصة[١١١] .

تقرر تعيين ار.**جي.أولبن** الإنجليزي مستشارا للمالية بعد مدة وجيزة من استقالة هجكوك، وكان السلطان سعيد بن تيمور في تلك الأثناء رئيسا للوزراء كما كان مشرفا على الشؤون المالية وبعد مرور مدة وجيزة وفي ١١ من شهر فبراير ١٩٣٢م وتنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم لابنه السلطان سعيد لأسباب صحية، وأولى الناحية المالية اهتماما خاصا، ولكن نظرا للضغط الاقتصادي الذي أثر على ميزان التجارة العالمية في ذلك التاريخ وجد السلطان سعيد نفسه في حالة اضطر معها إلى ضغط مختلف أبواب الصرف،

والاقتصاد في النفقات، وكان أول عمل نفذه في سبيل الاقتصاد تخفيض مخصصات السلطان حيث أجرى تخفيضها إلى النصف ما كانت عليه في السابق، وقد يستغرب القارئ لو علم أن خزينة السلطنة عندما تسلم السلطان سعيد زمام الحكم فيها كانت خالية خاوية تماما، ولا شك أن الكثير من المعاصرين من أهل البلاد يذكرون كيف كان الوضع المالي في تلك الآونة[١١٢].

ولكن بفضل الاهتمام الذي بذل، والعناية الخاصة التي وجهت للناحية المالية ظهرت دلائل التحسن للأعيان، فما أن وافت سنة ١٩٣٣م على نهايتها حتى كانت الديون وفيت والمبالغ المستحقة للتجار قد دفعت، وفي أواخر سنة ١٩٣٣م، استقال مستشار المالية وعندها قام السلطان بنفسة بالإشراف الكامل شخصيا على مالية السلطنة وتنظيم ميزانيتها سنويًّا وقد استمر التحسن في إيرادات الجمارك (التي لم يكن للسلطنة من إيراد يذكر غيرها) وبفضل هذا التحسن في الإيراد استطاعت الحكومة أن ترفع رواتب الموظفين مع توجيه العناية لمختلف مرافق السلطنة وإجراء الإصلاحات الممكنة[١١٣].

وفي عام ١٩٣٩م يوم نشبت الحرب العالمية الثانية إلى سنة ١٩٤٥م، توالى ارتفاع أسعار السلع والحاجيات، فتحسَّن دخل السلطنة من الجمارك، فأدخل السلطان سعيد زيادات أخرى على رواتب الموظفين وقام ببعض الإصلاحات الضرورية في أنحاء السلطنة [١١٤].

وكان السلطان يتطلع إلى إدخال مختلف الإصلاحات إلى الكثير من مرافق البلاد التي كانت في حاجة ماسة لذلك غير أنه لم يجد لا في مالية الحكومة ولا في الاحتياطي ما يشجع على القيام بأي نوع من المشاريع، وفي ذات الوقت لم يشأ أن يرهق مالية السلطنة فيثقلها ثانية بديون جديدة بعد أن سدَّد الديون السابقة جميعها، ولا شك إنه كان يتيسر له أن يجد المال من مختلف الجهات وهذا لا يكون إلا بالدين وبفائدة نسبة مئوية معينة، "وهذا هو الربا بعينه فلم نوافق عليه إطلاقا وتحريمه الديني غير مجهول"[١١٥] .

وكان لتقسيم مملكة عُمان وتدهور اقتصادها التجاري خلال هذه الفترة

التي سبقت استخراج النفط، عدة نتائج مهمة يمكن حصرها كالآتي:

- **النتيجة الأولى** هي دخول عُمان في أزمة مالية مما اضطرها إلى قطع العلاقات مع العالم الخارجي، ودفعها بالتالي إلى إخلاء المدن الساحلية التي كانوا يعيشون فيها، حيث عاد جميع الناس إلى ممارسة أنشطة اقتصادية معاشية قصد مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الطارئة.
- **النتيجة الثانية** هي الصراع بين مدن الساحل والداخل العُماني، إذ كانت المملكة مزدهرة، ولم يكن سلطان مسقط بحاجة إلى جمع الضرائب من الداخل، وكانت الضرائب المفروضة قليلة، حيث كانت ترسل الأموال والبضائع والعبيد إلى عائلاتها، ومع انهيار الإمبراطورية لم تر القبائل في الداخل أن مسقط مفيدة لهم، وقرروا فرض حكمهم على السواحل أو الانسحاب من السواحل التي لم يأتهم حكمها بأي فائدة. وهذا العداء للسواحل والخارج شجع نشاط الحركة الإباضية (الإمامة) في الداخل التي دعت إلى الالتزام الصارم بتعاليم الإسلام.[١١٦]

الخاتمة

١. إن السلطان تيمور تولى الحكم في ظل ظروف صعبة على المستويين الداخلي والخارجي حيث شهدت عُمان صراعات داخلية، كما أن شبح الحرب العالمية الأولى الذي أخذ يلوح في الأفق والأزمة الاقتصادية تكاد تخنق معظم الدول، ولكنه حاول أن يتجنب كل ما يمكن تجنبه من هذه المصاعب بأن يخلق نوعا من الاستقرار السياسي ولهذا بادر بعقد اتفاقية السيب ١٩٢٠م، ثم إنشاء مجلس الوزراء لإدارة البلاد.

٢. إن الحرب العالمية الأولى كان أثرها على سلطنة مسقط وعُمان متمثلا في العجز الاقتصادي الناتج عن قلة الصادرات العُمانية إلى الخارج، فقد تخلت حكومة الهند البريطانية عن السلطنة لانشغالها بالحرب وتركتها لمشاكلها الداخلية مما زاد في تدهور الأحوال السياسية والأمنية والاقتصادية. مما أدى إلى انتقال سلطة القرار السياسي والاقتصادي في

سلطنة مسقط وعُمان إلى قوى عظمى كان لها دور في الأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية، ولعل أقواها كانت السلطات البريطانية.

٣. إن تفاقم الأزمة (السياسية- الاقتصادية) التي شهدتها عُمان بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن وليدة ساعتها، بل كانت نتيجة تراكمات ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ عهد السلطان فيصل بن تركي واستمرت حتى قيام ثورة عام ١٩١٣م، وسايرت الحرب العالمية الأولى حتى نهايتها عام ١٩١٨، وفي نفس العام تفاقمت الأزمة حتى استطاعت حكومة بريطانيا أن تقدم مشروع هيوارث الإصلاحي لتخطي هذه الأزمة عام١٩١٨ م.

٤. إن مسببات هذه الأزمة المزدوجة هو تدهور الحركة التجارية، وتوقف تجار الرقيق، وسياسة الإسراف التي اعتمد عليها السلاطين في شؤونهم الشخصية. وأيضًا بسبب حظر تجارة الأسلحة وتوقف حركة النقل في عُمان نتيجة اندلاع ثورة الإمام ١٩١٣ م، فضلًا عن منافسة الموانئ الأخرى في الخليج العربي، وتعطيل حركة النقل بالبواخر أثناء الحرب العالمية الأولى.

٥. لقد ساهمت بريطانيا في تدهور الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية في النصف الأول من القرن العشرين لمدِّ نفوذها في الساحل العُماني ووضعه تحت السيطرة والتبعية، ولتحقيق ذلك رسمت خطة تدمير الحياة السياسية والاقتصادية بعُمان منذ نهاية القرن ١٩م.

٦. أن موارد حكومة مسقط تمثَّلت فيما تُحصّله من الجمارك، وكذلك القروض التي كانت تستدينها من التجار الهنود وحكومة الهند البريطانية، وكذلك المبالغ التي كانت تجنيها مقابل توقيعها لاتفاقية تجارة الأسلحة وامتيازات التنقيب عن المعادن الطبيعية.

٧. أن الإمامة التي لم تكن لها حكومة مركزية فقد كانت تدار عن طريق ولاة يحكمون في مناطق الإمام، وهم عادة يكونون شيوخ القبائل، والصيغة

الضريبية الوحيدة هي الزكاة، وتمثل مصدر الدخل الوحيدة هي الزكاة، والتي كانت تصرف على الأمور العسكرية والضيافة الإلزامية للشيوخ، وبالنظر إلى موارد الإمام المالية نجد أنها مرتبطة بطبيعة المنطقة وجغرافيتها التي كانت تخضع لسلطة الإمام، فهي جغرافيا حبيسة، وغالبا ما تعاني من فترات الجفاف الذي ينتاب المناطق الداخلية في أحيان كثيرة.

٨. كان اعتماد عُمان الداخل على المحاصيل الزراعية التي تجود زراعتها في المنطقة كالقطن والنخيل والفواكه، وكذلك تزرع الحبوب كالحنطة والشعير والذرة، إضافة إلى قصب السكر والليمون، ويتم تصدير المنتجات الزراعية العُمانية إلى العراق عن طريق دبي ومسقط، حيث لا توجد موانئ تابعة لعُمان الداخل بسبب موقعها، إذ أنها تعتبر منطقة حبيسة.

٩. إن الحروب الدائرة بين الداخل والساحل كان لها تأثير على حركة التجارة بين مناطق نفوذ الإمامة ومنطقة سلطة حكومة مسقط.

١٠. وكان لتقسيم مملكة عُمان وتدهور اقتصادها التجاري خلال هذه الفترة التي سبقت استخراج النفط، عدة نتائج مهمة، منها: دخول عُمان في أزمة مالية مما اضطرها إلى قطع العلاقات مع العالم الخارجي، والتداعيات الأمنية والسياسية للصراع بين مدن الساحل والداخل العُماني.

الهوامش:

١- الأفغاني، سعدية محمد، وشلبي، علي محمد. (٢٠٠٢). **عمان والنفوذ البريطاني في عهد سعيد بن سلطان، ١٨٠٦م – ١٨٥٦م** / ١٢٢١هـ – ١٢٧٣هـ. العقيق، مج ٢٢, ع ٤٣،٤٤، ص–ص ٢٩١ – ٢٩٤. مسترجع من:
http://search.mandumah.com/Record/493243

٢- ينظر: المشهداني (خليل إبراهيم صالح)، (١٩٨٦)، **التطورات السياسية في عُمان وعلاقاتها الخارجية ١٩١٣ –١٩٢٣م**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص٤٢-

٣- **الحارثي. عيسى بن صالح** (١٨٧٣– ١٩٤٦) خلف والده في زعامة قبائل الحرث، تلقى علومه الدينية على يد أبيه الشيخ صالح بن علي الحارثي ومن بعده على يد الشيخ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي. ينظر: سعيد محمد سعيد الهاشمي، (ربيع الأول ١٤٢٨هـ – أبريل ٢٠٠٧م)، **الشيخ صالح بن علي الحارثي ودوره الاجتماعي والسياسي**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٣، العدد١٢٥.

٤- السالمي. نور الدين عبد الله بن حميد، **تحفة الاعيان بسيرة آهل عُمان**، مسقط، ج٢، مكتبة الاستقامة، ١٩٩٧، ص٣١٠. نقلا عن: اليحيائي (صفية علي سعيد)، (١٦/٥/٢٠١٩)، **أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية على سلطنة مسقط وعمان في الفترة (١٩١٨–١٩٤٥) م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشارقة، الموسم الجامعي (٢٠١٨–٢٠١٩).

٥- عباس، على حمزة. (٢٠٢٢). **دور بريطانيا في الصراعات الداخلية العمانية ١٩١٣–١٩٣٢**. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج١٨, ع٤، ص–ص ٤٩٦ – ٥٣٥. مسترجع من:
http://search.mandumah.com/Record/1351806

6- Redwood. Bun. (1989). **Arabian oil concessions 1911 -1953 (Muscat and Oman).** Tundertaking Sultan of Oman on the 31st of May 1902 to the British Political Agent at Muscat ،regarding the

surcoalfields Archive Edition ،Oxford ،England: . p9.

7 - See also: Arabian Gulf Digital Archive **(A.G.D.A). FO371. 185204**.

يتضمن هذا الملف مراسلات تتعلق باتفاقيات تشاور الحكام مع المقيم السياسي لمنح امتيازات للأجانب لصيد اللؤلؤ والإسفنج.

٨- عبد الحسين. فاضل محمد، (الجامعي ١٩٩٤- ١٩٩٥م)، **العلاقات البريطانية العُمانية، ١٩١٣ -١٩٣٩م**، رسالة دكتوراة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، العام ص٩.

٩- مقيبل. سالم بن عقيل، (٢٠٠٧)، **عُمان بين التجزئة والوحدة ١٩١٣-١٩٧٦ م**، ط١، القاهرة، المركز الدولي للطاقة الحيوية، ص٥٥

١٠- مقيبل، مرجع سابق، ص٥٥

١١ - **القبائل الهناوية:** هي قبائل الجنوب اليمنية ويقصد بها القبائل القحطانية وأطلق عليها الهناوية نسبة إلى خلف بن مبارك الهناوي في أثناء الصراع القبلي ضد محمد بن ناصر الغافري والملاحظ أن معظم القبائل الهناوية إباضية. ينظر: ج.ج. لوريمير، السجل التاريخي للخليج وعُمان واواسط الجزيرة العربية، ج٢، جغرافيا، مجلد ٦، ص٧ -٨

١٢- قاسم. جمال زكريا، (١٩٩٧)، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، مج٣، القاهرة، دار الفكر العربي، ص٣١٦

١٣- عصام عبد الفتاح، (٢٠١٣)، **أطلس الحربين العالميتين الارض والحرب والسلام**، دار المنهل، ص٩٧.

١٤- قاسم جمال زكريا، مرجع سابق، ص ٣١٦.

١٥- عرب (محمد صابر)، رجب محمد وآخرون، (١٩٩٥)، **عُمان في التاريخ**، لندن، وزارة الاعلام، سلطنة عُمان ودار اميل للنشر، الطبعة الاولى، ص- ص ٥٣٠-٥٣١.

١٦- فليبس، مرجع سابق، ص ١٧٨.

١٧- المشهداني، مرجع سابق، ص- ص١٢٦،١٢٥.

١٨- لاندن (روبرت جيران)، (١٩٩٤)، **عُمان منذ ١٨٥٦مسيرا ومصيرا**، تر. محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط٥، ص٤٦٨.

١٩- قاسم، جمال زكريا، مرجع سابق، ص٣٢٢.

٢٠- لاندن، مرجع سابق، ص٤٦٩.

٢١- السعدون، خالد، (٢٠١٢)، **مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي منذ أقدم حضاراته حتى سنه ١٩٧١م**، جداول للنشر، ط١، ص٣٢٤

٢٢- قاسم، جمال زكريا، مرجع سابق ص٣٢٧.

٢٣- المشهداني، مرجع سابق، ص١٢٩.

٢٤- محمد صابر وآخرون، مرجع سابق، ص ٥٣١.

٢٥- دوَّن برترام توماس جولاته الاستكشافية في مناطق الربع الخالي في مؤلفات، والتي تعد من أهم المصادر عن جغرافية المنطقة، ومن أهم مؤلفاته:

-. Alarms and Excursions in Arabia, (London, 1931).

-. Arabia Felix Across the Empty Quarter of Arabia, (London ,1932).

٢٦- برترام توماس، (١٤٠١هـ -١٩٨١م)، **البلاد السعيدة**، وزارة التراث القومي والثقافة، ص-ص٩-١٠.

٢٧- قاسم، جمال زكريا، مرجع سابق، ص٣٢٨.

٢٨- المشهداني، مرجع سابق، ص-ص ١٣٠ - ١٣١.

٢٩- لاندن، مرجع سابق، ص- ص٤٧٢، ٤٧٣.

٣٠- **سليمان بن سويلم:** كان في الأصل أحد الخدم الذين يعملون لدى السلطان تركي بن سعيد، ولكنه برز بشكل كبير عندما عينه قائدا في الجيش ثم أرسله لإعادة السيطرة على ظفار عام ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م وعندما سيطر عليها جعله واليا هناك واستمر فيها فترة طويلة من الزمن حتى عام ١٣١٥هـ/١٨٩٨م، وعندما استدعاه فيصل بن تركي ليعمل إلى جانبه استعان به في تثبيت حكمه وأرسله لقيادة حملاته العسكرية على بعض مناطق عُمان حتى اغتيل في فبراير ١٩٠٧ الموافق ذي الحجة ١٣٢٤هـ وكان قد بلغ من العمر ستين عاما، أنظر: وندل ص- ص١٢٩- ١٣٠

٣١- **نور الدين عبدالله بن حميد السالمي** (١٨٦٩ -١٩١٤) ولد بقرية الحوقين من قرى الرستاق كف بصره وهو ابن اثنا عشر سنه نتيجة إصابته بمرض الجدري، تتلمذ على يد أبرز علماء الرستاق في عهده وأبرزهم راشد بن سيف اللمكي والشيخ عبدالله بن محمد الهاشمي هاجر إلى المنطقة الشرقية من عُمان وأقام بالقابل لأخذ العلم من الشيخ صالح بن علي الحارثي ومنه تشرَّب أفكار الامامة، أسس مدرسة للتعليم في القابل وبعد وفاة

الشيخ صالح نقلها إلى بديه وقد درس على يديه أبرز علماء عُمان منهم الامام سالم بن راشد الخروصي والأمام محمد بن عبدالله الخليلي والشيخ عيسى بن صالح الحارثي، وقد ألف الشيخ نور الدين الكثير من الكتب ويعد من المجددين في المذهب الإباضي، وفي عام ١٩١٤ سقط الشيخ نور الدين السالمي من على راحلته في قرية حمراء العبريين ونقل إلى قرية تنوف فتوفي بها ودفن بها في مقبرة بني نبهان على سفح الجبل الأخضر، ينظر: صالح بن أحمد الصوافي، (٢٠٠٣)، **قراءات في فكر السالمي**، حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي في الفترة من ٤ – ٥ ربيع الآخر ١٤١٣هـ /الموافق ١ – ٢ نوفمبر ١٩٩٢م وزارة التراث والثقافة، ط٢، ص–ص ٩٠ – ١٠٠.

٣٢- السالمي. (محمد شيبة بن نور الدين)، (ب. ت)، **نهضة الأعيان بحرية عُمان**، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ص ٢٠٨

٣٣- **عيسى بن صالح الحارثي** (١٨٧٣– ١٩٤٦): خلف والده في زعامة قبائل الحرث، تلقى علومه الدينية على يد أبيه الشيخ صالح بن علي الحارثي ومن بعده على يد الشيخ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي. ينظر: سعيد محمد سعيد الهاشمي، (ربيع الأول ١٤٢٨هـ – أبريل ٢٠٠٧م)، **الشيخ صالح بن علي الحارثي (١٢٥٠هـ /١٨٣٤م– ١٣١٤هـ /١٨٩٦م) ودوره الاجتماعي والسياسي**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٣، العدد١٢٥.

٣٤- ينظر: محمد شيبة، مرجع سابق، ص ٩٢.

٣٥- المرجع نفسه، ص ١٢٩

٣٦- **تنوف:** بلدة تقع على منحدرات الجبل الأخضر في داخل عُمان وهي مقر رئيسي لقبيلة بني ريام الغافرية. ينظر: لاندن، مصدر سابق، ص ٤٥٩.

٣٧- **سالم بن راشد الخروصي**، (١٨٨٣– ١٩٢٠) ولد ببلدة مشايق، من قرى الباطنة، في عُمان، طلب العلم وانتقل الى القابل في المنطقة الشرقية، تتلمذ على يد الشيخ نور الدين السالمي، وتزوج من ابنته، قتل ببلدة خضرا بني دفاع - ينظر: السليماني، (عيسى بن محمد بن عبد الله)، (٢٠٠٩)، **ديوان الامام نور الدين السالمي**، دار كنور المعرفية للنشر والطباعة، الاردن، ط٢، ص٣٨. نقلًا عن: اليحيائي (صفية علي سعيد)، مرجع سابق.

٣٨- **عامر بن خميس المالكي** (١٨٦٣-١٩٢٧) ولد بوادي بني خالد في الشرقية، نشأ على طلب العلم، كان يتردد على القابل وعز للاستفادة من شيوخ العلم، استقر في بدية لوجود علما المذهب الإباضي، ثم انتقل الى نزوى وتولى بها القضاء في عهد الامامة، له مجموعة مؤلفات أبرزها مورد القطاف، ونظم مختصر في العدل والقطاف، ينظر: عيسى السليماني، مرجع سابق، ص٣٩.

٣٩- سعد، محمود عبد الله محمد. (٢٠١٩). **بريطانيا ومعونة تجارة السلاح إلى سلطنة مسقط وعمان ١٩١٢-١٩٣٩م.** مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، مج٤, ع٦، ص-ص ٢٠٧ - ٢٥٧. مسترجع من:

http://search.mandumah.com/Record/1122500.

٤٠- عباس، على حمزة. (٢٠٢٢). **دور بريطانيا في الصراعات الداخلية العمانية ١٩١٣-١٩٣٢.** مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج١٨, ع٤، ص-ص ٤٩٦ - ٥٣٥. مسترجع من:

http://search.mandumah.com/Record/1351806

٤١- شهداد. (ابراهيم محمد إبراهيم)، (٢٠٠١)، **الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين ١٩١٣- ١٩٧٥م**، دار الاوزاعي الدوحة، ص٣٦ نقلًا عن: اليحيائي (صفية علي سعيد)، مرجع سابق.

٤٢- ينظر: ج.ج. لوريمير، **السجل التاريخي للخليج وعُمان واواسط الجزيرة العربية**، ج٢، جغرافيا، مج ٦، ص- ص٧ -٨

٤٣- ينظر: ج.ج. لوريمير، المصدر نفسه، ص- ص٧ -٨

٤٤- لمزيد من التفاصيل راجع: الحارثي (محمد بن عبد الله)، (٢٠٠٧)، **موسوعة عُمان الوثائق السرية** - المجلد الثاني، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٩٢.

٤٥- السالمي. (محمد شيبة بن نور الدين عبد الله بن حميد)، (ب. ت)، **نهضة الآعيان بحرية عمان**، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢١٦. نقلًا عن: اليحيائي (صفية علي سعيد)، مرجع سابق.

٤٦- ينظر: ج-ج- لوريمير، مصدر سابق، ج٢ جغرافيا، مجلد١، ص٦٨-

٤٧- ينظر: ج.ج. لوريمير، مصدر سابق، ج٢، جغرافيا، مجلد ٦، ص٢٩٧.

٤٨- الحارثي، مرجع سابق، مجلد٢، ص٨٢.

٤٩- ينظر: نادية وليد الدوسري، (١٤٢٢هـ)، **محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي ١٢٩٧- ١٣٢٥هـ / ١٨٨٠- ١٩٠٧م**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص ٣١.

٥٠- السالمي. محمد شيبة، مرجع سابق، ص-ص ١٦٨-١٨٦

٥١- **نوكس (Knox)** الوكيل السياسي البريطاني في مسقط من ابريل ١٩١١ الى مارس ١٩١٤ م ينظر: روت هولي، **لمحة تاريخية عن المباني في مسقط**، تر. محمد آمين عبد الله، سلسلة تراثنا، العدد ٢٤، وزارة التراث والثقافة، مسقط، ط٢، ص٣٤

٥٢- محمد عبد الرزاق أحمد، والعمري، ثابت غازي بدر. (٢٠١٥). **عمان في عهد السلطان تيمور بن فيصل ١٩١٣ - ١٩٣٢:** دراسة في الوثائق البريطانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/723431

للتوسع يراجع: - عبد الحسين. فاضل محمد، (العام الجامعي ١٩٩٤- ١٩٩٥)، **العلاقات البريطانية العُمانية، ١٩١٣ -١٩٣٩م**، رسالة دكتوراة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص٩

٥٣- التركي. عبد الله بن ابراهيم، (محرم ١٤٣٠هـ)، **قيام نظام الامامة في عُمان (١٣٣١-١٣٣٩هـ/١٩١٣-١٩٢٠)**، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٤٦)، ص٢٨٧

٥٤- حمدان بن زايد الابن الثالث للشيخ زايد بن خليفة الكبير، تولى الحكم عام ١٩١٢ بعد أخيه طحنون اغتيل عام ١٩٢٢م على يد أخيه سلطان - ينظر: شركة الزيت العربية الأمريكية، (١٩٥٢)، **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، القاهرة، مطبعة مصر، ص٢٢٨.

٥٥- السالمي محمد شيبه، مرجع سابق، ص٢١٨

56- I.O.R: R/15/6/337، Administration Report of the Muscat Agency for the year 1913، p.51.

٥٧-السالمي محمد شيبه، مرجع سابق، ص٢١٨

58 -(RDS) 890a، from ZaZel، A.C.، to the Sec. of State، Maskat. April l27th، 1914; Bell، Op. Cit،p.21.

59 -Bell،Op. Cit،pp.395-396

٦٠- السالمي محمد شيبه، مرجع سابق، ص٢١٩.

٦١- السعدي. زاهر بن عيسى بن سيف، (٢٠١٨)، **الشيخ عيسى بن صالح الحارثي (١٢٩٠-١٣٦٥ هـ/١٨٧٤- ١٩٤٦) سيرته ودوره السياسي في عُمان**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط١، ص٢١٣

٦٢- الحسيني، فاضل محمد، (٢٠٠٥)، **العلاقات العُمانية البريطانية ١٩٣٠-١٩٣٩**، الوثيقة، مجلة تاريخية بحرينية تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بمملكة البحرين، ٤٧، ص١٣٠ -

63 -Ruling Families of Arabia. Sultanate of Oman the Royal Family of Albusaid.Vol.2. Op. Cit. p209.

والسيد سعيد هو أكبر أبناء السلطان تيمور بن فيصل، ولد عام ١٩١٠ ودرس في مدرسة الأمراء في أجمير بالهند، والتي تعرف بكلية مايو وتشرف عليها الحكومة البريطانية، حيث درس هناك اعتبارا من يناير١٩٢٢ وتخرج منها في يونيو ١٩٢٧، وبعدها التحق بمدرسة ثانوية ببغداد لدراسة اللغة العربية اعتبارًا من سبتمبر ١٩٢٧ حتى يوليو ١٩٢٨ .وكان والده قد رشحه بعد العودة من الهند لدراسة اللغة العربية في إحدى المدارس العربية في مصر أو العراق، لكن الوزير البريطاني برترام توماس Bertram Thomas كان يرشحه للدراسة في أحد المدارس في بيروت الشيء الذي رفضه والده السلطان، واستقر الرأي بعد ذلك على الدراسة في بغداد. وبعد العودة من بغداد اكتسب تجربة وخبرة في ميادين الإدارة والحكم بعد أن اعتمد عليه أبوه في إدارة شؤون البلاد، إذ كان يحضر بانتظام اجتماعات المجلس الوزاري، وبعد وفاة محمد بن أحمد الغشام رئيس مجلس الوزراء في مسقط وعُمان عينه والده السلطان تيمور عام ١٩٢٩رئيسا للوزراء".. وكان يشرف على الشؤون المالية للدولة إلى جانب رئاسته لمجلس الوزراء، تنازل له والده عن العرش في ١٩٣٢م أنظر: العتيقي، ناصر بن سعيد بن مبارك، (٢٠١٥)، **الأوضاع السياسية العُمانية في عهد السلطان سعيد بن تيمور**، دار الفرقد، ص٨٨.

٦٤- الحسيني، فاضل محمد، مرجع سابق، ص ١٨٦.

٦٥- محمد بن سعيد بن عامر الحجري، (٢٠٢٢)، **انتقال الحكم في عُمان ماضيًا وحاضرًا:** التنظير والتنظيم والتطبيق، (Open Edition Journals)، ع١٦- الرابط: https://journals.openedition.org/cy/8270.

٦٦ - لفته. لازم ذباب. (١٩٨٤)، **المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥-١٩٧٥م**، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ص٢١.

٦٧- السعدون خالد، المرجع نفسه، ص ٣٢٥

٦٨- شهداد. مرجع سابق، ص٢٩.

69 - Landen، Robert، G، Oman since 1856 Disruptive Modernization A Traditional Arab Society، (New Jersey، 1967).

٧٠- ريال **ماريا تريزا Maria Theresa Thaler** هي عمله فضية سميت باسم ماريا تريزا إمبراطورة النمسا، التي توفيت عام ١٧٨٠م وقد سكت اول مره في فيينا عام ١٨٥١م وعرفت هذه العملة في عُمان ومنطقة الخليج العربي باسم الريال الفر نساوي، وأصبح العملة الرئيسية المستعملة في البلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. ينظر: علي حسين عبد الله البسام، (٢٠٠٩)، **الأوضاع السياسية والاقتصادية في سلطنة مسقط وأثرها على الملاحة والتجارة في عهد السلطان تركي بن سعيد وابنه فيصل ١٨٧٣ – ١٩١٤م**، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط١، ص٢٣٩.

٧١- البنك المركزي العُماني، (ب.ت)، **تاريخ النقود في سلطنة عُمان**، وزارة الإعلام، مسقط، ص ٧٦.

٧٢- معونة زنجبار: معونة سنوية تعهدت بريطانيا بدفعها لحكومة مسقط بعد فصل زنجبار عن مسقط ١٢٧٧هـ /١٨٦٢م وتقدر هذه المعونة بـ ٤٠ ألف دولار ماريا تريزا.

73-P464028/: Report about Muscat 1908 -1928، Bailey، OP. cit ، p332.

74- Ibid،p332.

٧٥- لاندن، مرجع سابق، ص٤٦٧

٧٦- رسالة من السلطان تيمور إلى وينجت الوكيل السياسي في مسقط بتاريخ ٧ يونيو

١٩٢١، أنظر:

- Baily، R.W. Records of Oman .1867-1960 . Archive Edition، vol 8، London.

77 - P464028/: Report about Muscat 1908-1928، Bailey ،OP.cit ،p324.

٧٨- وهيم طالب محمد، (١٩٨٢)، **التنافس البريطاني الأمريكي عل نفط الخليج وموقف العرب منه (١٩٢٨ -١٩٣٩)**. منشورات وزارة الإعلام، بغداد: ص٣٣٣.

٧٩- شهداد. مرجع سابق، ص ١٠٧.

٨٠- لوريمير، مصدر سابق، ج٢، المجلد ٢، ص٩.

٨١- الشحي. عبد الله انجير. (٢٠٠٥)، **الإمامة في عُمان ١٩٥٤ -١٩٧٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: ص١٧.

٨٢- الأمم المتحدة، (١٩٦٦)، **مسألة عُمان: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعُمان**. نيويورك، ص ١٠٦.

٨٣- رنس. جورج، (٢٠٠٣)، **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**. ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص١٠

٨٤- وثيقة رقم ١٥٣: تقرير سري من الوكيل السياسي في مسقط إلى نائب المعتمد السياسي في بوشهر بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٢٠م، أنظر: الحارثي، مصدر سابق، ص٢١٣.

٨٥ – الشحي، مرجع سابق، ص ٨٨.

٨٦- لاندن، مرجع سابق، ص٤٦٧.

87 - Report on the Trade of Muscat 1915 -1916، The Persian Gulf Trade Reports 1905 -1940 ،Op.cit، p2

88- Report on the Trade of Muscat 1905 -1940 ،Ibid،p3

89- Report on the Trade of Muscat 1925 -1926، The Persian Gulf Trade Reports 1905 -1940 ،Op.cit، p3-

٩٠- لوريمير، مصدر سابق، ج٢، مج٢، ص ٨.

٩١- البنك المركزي العُماني، مصدر سابق، ص٧٦.

92- Report on the Trade of Muscat 1918 -1919، The Persian Gulf

Trade Reports 1905- 1940، Op.cit،p.٣

٩٣- للتوسع يراجع: – سعد، محمود، مرجع سابق، مج٤, ع٦، ص–ص ٢٠٧ – ٢٥٧. مسترجع من: http://search.mandumah.com/Record/1122500

٩٤- النبهانى، سالم بن حمد بن مرهون، صغيرون، إبراهيم الزين، والهاشمي، سعيد بن محمد بن سعيد. (٢٠١١). **أوضاع عمان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ١٩٢٠ – ١٩٣٢ م: دراسة تاريخية حضارية** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، مسقط. مسترجع منك

http: //search.mandumah.com/Record/960186

٩٥- في أوائل ١٩١٤ قدم السير برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج مشروعا لحكومة مسقط يقضي بتنظيم الإدارة واقترح بتزويد حكومة مسقط بمستشار إداري سري وبضابط من الجيش الهندي البريطاني للإشراف على الجيش، غير أنه تعذر تنفيذ هذا المشروع بسبب انشغال بريطانيا بالحرب العالمية الاولى. النبهاني، سالم بن حمد، (٢٠١٥)، **عُمان في عهد السلطان تيمور بن فيصل (١٩٢٠–١٩٣٢)**، ط١، مسقط، ص١٤٦.

٩٦- المشهداني. خليل ابراهيم صالح. (١٩٨٦)، **التطورات السياسية في عُمان وعلاقتها الخارجية ١٩١٣–١٩٣٢**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد،

٩٧ – قاسم جمال زكريا، مرجع سابق. ص ٣١٥.

٩٨- العتيقي ناصر بن سعيد، (٢٠٠٧)، **الأوضاع السياسية العُمانية ١٩٣٢ –١٩٥٤.** رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص٢١.

99 -Report on the Trade of Muscat for the year 1918 _1919. The Persian Gulf Trade Reports (Muscat and Oman 1905_1925). vol 1، Redwood Bun، Archive Edition، Oxford، England: 1987،p3.

١٠٠- لاندن، مرجع سابق، ص٤٦٨-

١٠١- بعد توقيع اتفاقية عام ١٩١٢م استجدت مشكله بين الحكومة الفرنسية وحكومة بريطانيا، لأن الشركات الفرنسية تأثرت بهذه الاتفاقية، ولأن هذه الشركات كانت تجني أرباحا من هذه التجارة، فطالبت بدفع تعويضات من جانب الحكومة البريطانية لان فرنسا مرتبطة مع سلطان مسقط باتفاقية ١٨٤٤م، وأحد بنودها ينص على عدم الإضرار

بمصالح الطرف الآخر، ولكن تم حل هذه المشكلة بدفع تعويض إلى الشركات الفرنسية من قبل الحكومة البريطانية في ١٩١٤م. النبهاني، سالم بن حمد، مرجع سابق، ص١٤٧.

١٠٢- قاسم جمال زكريا، مرجع سابق، ص٣١٦.

١٠٣- سعيد بن تيمور البوسعيدي، (يناير ١٩٦٨)، **كلمة السلطان سعيد بن تيمور**، مسقط، ص٦.

١٠٤- رقم الوثيقة ١٦١: تقرير سري من الرائد ميرفي الوكيل السياسي في مسقط إلى سعادة المعتمد السياسي في بوشهر، أنظر: الحارثي، مصدر سابق، ص٢٩٣

١٠٥- البوسعيدي، مصدر سابق، ص ٤

١٠٦- لاندن، مرجع سابق، ص٤٧٦-

١٠٧- النبهاني، مرجع سابق، ص١٢٥-ا- للتوسع ينظر: أيضًا: – قاسم جمال زكريا، مرجع سابق، ص٣٩٢.

١٠٨- للتوسع ينظر: – الشعيلي، محمد حمد، مرجع سابق – للتوسع ينظر: الزدجالي، هدى عبد الرحمن، **جوادر تحت السيادة العُمانية ١٩١٣ – ١٩٥٨**. نسخ الكترونية تم الاطلاع عليها بتاريخ ٣١ /مارس /٢٠١٩م-

١٠٩- البوسعيدي، مرجع سابق، ص٥.

١١٠- البوسعيدي، مرجع سابق، ص ٥

١١١- المرجع نفسه، ص ٦

١١٢- المرجع نفسه، ص٦

١١٣- للتوسع ينظر: البوسعيدي، مصدر سابق، ص٣.

١١٤ - نفسه، ص ٣.

١١٥- نفسه، ص٧.

١١٦- عباس، على حمزة.، مرجع سابق، ص ص ٤٩٦ – ٥٣٥.